الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقرير تربص مقدم لإستكمال متطلبات شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الفلاحة و تطويرها

دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

وكالة الوادي

من إعداد الطالبات :

- أوارق لندة
- بالعيد غفران
- بالباقي يسرى

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور :

نصر ضو

السنة الجامعية : 2023/2022

إهداء

الى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي التي غمرتني بعطف حنانها وانارت درب حياتي العزيزة الغالية حفضها الله وأطال عمرها أمي(فوزية زبيلة)

الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير أبي (كمال أوراق)

الى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون , و حفزوني للتقدم القلوب الطاهرة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي اخواتي : (أمال, ابتسام ابراهيم).

الى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة نعمة من الله و لقد رزقني بكم (ابراهيم , سمير, شريف)

الى كل من علمني حرفا واخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم و المعرفة اساتذتي الكرام وبالخصوص استاذي المشرف (د.نصر الضو) و(د.قدوري طارق) , و معلمتي في الابتدائي(جيجي).

الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله و وفقهم جميع صديقاتي أعزهم(سميرة, أشواق , هديل ,خولة , شاهيناز) كانوا بمثابة العضد في سبيل استكمال البحث.

الى أصغر عمة (مريم) يا رائحة من أبي أسأل الله أن يرزقك السعادة و الصحة و العافية , و الى ابنت خالي (سارة) أنت نعمة و توأمي التي لم تلدها أمي أنت لك مكانة حب خاصة في قلبي.

و الى عزيزي قطي(طوني) الذي شاركني كل لحظات أفراحي و أحزاني.

الى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي عائلتي ككل . اليهم جميعا اهدي ثمرة جهدي و نتائج بحثي المتواضع.

والى زميلاتي في المذكرة (غفران و يسرى) كنتما سندا كل هذه السنوات و كل طلبة السنة الثالثة دفعة 2023.

أوراق لندة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى– الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز والتي ضحت من أجلي و لم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام أدامها الله ذخرا وتاج على رأسي أمي الحبيبة(قرفي صليحة).

إلى منبع الحب و الحياة ومن علمني العطاء وأحمل إسمه بكل إفتخار و أرجو من الله أن يمد في عمره أبي الغالي(بالعيد عبد الجبار) .

إلى أجمل الأقدار في دنيتي إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم و يفرح فؤادي بسماع رنات ضحكاتهم أخوتي الأعزاء أدام الله وجودكم في حيات : (بهاء , بدر الدين, صهيب , أسامة).

إلى السند و الدعم والكتف الذي أتكئ عليه عندما تقرر الحياة أن تميل بي أختي العزيزة (إيمان وزوجها حفظه الله).

إلى من فتحو أفئدتهم لي عندما ضاقت بي دروب الحياة... زوجات إخوتي .

إلى التي يهدأ ضجيج قلبي برؤياها....و تستكين روحي بقرب طيب روحها إبنة خالتي : (زينب شراحي) .

إلى الطفولة التي ملأت عالمي كتاكيت بيتنا : (مروة , عبدالله , إلين , وردة الريحان ,ميار) .

إلى اليد التي لم تبخل بالعطاء يوما وغمرتني بالحب و التقدير ولم تتردد بتقديم العون لي ولو للحظة أستاذتي في الإبتدائية : (نصيب ثريا).

إلى من جمعتني بهم أجمل الصدف , الأقرب و الأعز إلى قلبي أستاذاتي الغاليات :

(حليمة بقاص , أحلام مصباحي) .

إلى رفيقة المشوار طوال ثلاث سنوات صديقتي : (لندة أوراق , يسرى بالباقي).

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي و أحبهم قلبي و أخفاهم قلمي .

غفران بالعيد

إهداء

بسم الله ابدأ و اليه أتقدم بأول شكر الحمد لله على فضله و كرمه الحمد لله الذي وفقني لأكون اليوم في مكاني هذا أما :

الى حبيبي الأول من أحمل اسمه بكل افتخار و والدي العزيز, سندي و عزتي في الحياة الى من ابتلع مرارة الحياة ليعيشنا في رغدها (موسى بالباقي) حققت حلمك يا أبي.

الى جنة الحياتي و سراج الدرب و بلسم الجراح القلب الرحيم ,اللسان الداعي في كل صلاة أمي حبيبتي (عميروش فطيمة) ,حفضكما الله لي و لا أراني فيكما مكروه يألم روحي و رزقني رضاكما.

الى ذرعي الحامي و سند و ظهري أخي البكر(جهاد) ,الى أختي الكبرى تغمدها المولى برحمته و جمعني بها في جنات الخلد (جهينة).

الى بهجة البيت و زهوره أخوتي (عبد الحق ,سعد الدين ,فراس) ,نختمها بالمسك صغيرتي المدللة و ابنت قلبي(مسك الختام).

الى أشخاص سكنوا القلب و هم العائلة الثانية لم يبخلوا عليا يوما بدعمهم و دعائهم ,و خاصة صديق والدي(ب.ر)نعم العم و نعم الصديق.

الى رفيقات الدرب أخوات الروح (روفيا, سلافة, سليمة ,صبرينة)و أجمل هدايا الجامعة صديقتي و زميلتي في المذكرة (لندة و غفران)

رفعكم الله أعلى الدرجات و سدد خطاكم.

الى كل من علمني و أدبني منذ أن وطئت قدماي المدرسة الى أن صرت في هذا المستوى.

شكرا لكم كل باسمه

يسرى بالباقي

الشكر والعرفان

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نتقدم بعميق الشكر وفائق الاحترام للأستاذ المشرف: الدكتور نصر ضو على قبوله الاشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته القيمة أثناء إنجازنا .

كما أشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ليلقى النور.

كما نتوجه بالامتنان لمدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الوادي على تزويدنا بكل ما نحتاج اليه من نصائح و ارشادات .

الملخص :

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة، حيث يحتل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال، الدور الاساسي الذي يساهم به في معالجة جملة من القضايا و الإشكاليات في الاقتصاد الوطني، و لأهمية هذا القطاع قمنا بدراسته و كيفية تمويله.

و من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية التي خصصتها الجزائر للاهتمام بالقطاع الفلاحي ،يقوم هذا البنك بمنح قروض محددة للاستثمار الفلاحي فقط ،هذا ما يتميز به عن البنوك التجارية الأخرى اضافة انه يمنح قروض للاستثمارات الأخرى.

Résumé :

Le secteur agricole est considéré comme l'un des secteurs stratégiques et sensibles, car il occupe une grande importance dans le développement économique, de par le rôle principal auquel il contribue à résoudre un certain nombre de questions et de problèmes de l'économie nationale, et en raison de l'importance de ce secteur, nous l'avons étudié et comment le financer.

A travers cette étude, il nous est apparu clairement que la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural est l'une des plus importantes institutions financières allouées par l'Algérie pour prêter attention au secteur agricole. Cette banque accorde des prêts spécifiques pour l'investissement agricole uniquement .C'est ce qui distingue d'autres banques commerciales, en plus de cela, il accorde des prêts pour d'autres investissements

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

العنوان		رقم الصفحة
شكر و عرفان		
الإهداءات		
الملخص		
فهرس المحتويات		I
فهرس الأشكال		I I I
فهرس		I V
المقدمة		أ–د
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة		
تمهيد		06
المبحث الأول	ماهية البنوك التجارية	07
المطلب الأول	مفهوم البنوك التجارية ونشأتها	07
المطلب الثاني	وظائف البنوك التجارية و أهدافها	09
المطلب الثالث	أنواع البنوك التجارية	12
المبحث الثاني	الاطار النظري قطاع الفلاحة	14
المطلب الأول	تعريف قطاع الفلاحة و تطوره في الجزائر	14
المطلب الثاني	مساهمة قطاع الفلاحة في الاقتصاد الجزائري	20
المطلب الثالث	المشاكل التي تواجه قطاع الفلاحة في الجزائر و العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في هذا القطاع	21
المبحث الثالث	تمويل المشاريع الفلاحية	23
المطلب الأول	مفهوم التمويل البنكي و مصادره	24
المطلب الثاني	أنواع التمويل البنكي و مخاطره	32
المطلب الثالث	أهمية المشاريع الفلاحية و أهدافها	36
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي		
تمهيد		40
المبحث الاول	ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية	41
المطلب الأول	نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و تطوره	41

المطلب الثاني	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و مبادئه	**43**
المطلب الثالث	مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**46**
المبحث الثاني	وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الوادي	**48**
المطلب الأول	التعريف بوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الوادي	**48**
المطلب الثاني	القروض الممنوحة من قبل الوكالة لقطاع الفلاحة	**48**
المطلب الثالث	التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الفلاحي	**50**
المبحث الثالث	دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الفلاحية	**52**
المطلب الأول	الضمانات التي يتطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**52**
المطلب الثاني	إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**53**
المطلب الثالث	دراسة حالة مشروع من طرف الوكالة	**56**
خاتمة		**62**
قائمة المراجع		**65**
الملاحق		

فهرس الاشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**45-46**
02	المديرية الفرعية (الجهوية) المتواجد محلها ببلدية الوادي-ولاية الوادي- أو المجمع الجهوي للاستغلال GRE	**48-49**
03	وكالة الدراسة BADR388 المتواجد مقرها بعاصمة الولاية ,الوكالة المحلية للاستغلال ALE	**49-50**

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015	**18**
02	نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2016-2017)	**19-20**
03	طريقة تمويل المشروع	**58**

المقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات جميع بلدان العالم. الأمر الّذي يجعل من أي حكومة أكثر اهتماما وسعيا بقطاعها الفلاحي من أجل ضمان مبدأ الأمن الغذائي بين أفراد المجتمع .فتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي يجعل منها أّمة جديرة تنطلق من مبدأ الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معيشي معين لتصل إلى ضمان مبدأ الأمن الغذائي. فمهما تباينت الخلفيات الاستراتيجية التنموية ا تبعة، فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة.

ولأن مسالة تنمية القطاع الفلاحي أمرا ملحا وضروريا في الاقتصاد الوطني باعتبار أن التطور الاقتصادي والاجتماعي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة. أولت الجزائر وعلى غرار دول العالم أهمية كبيرة في تطوير وتنمية هذا القطاع بسبب امتيازات أرضيها الفلاحية "الخصبة و هذا بتمويل البنوك المشاريع الفلاحية .

تعتبر البنوك (المصارف) على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينموا ويزدهر دون الاستعانة بها، لذلك تزايد الاهتمام بدراستها. و تمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود. فالبنك يعتبر وسيط بين كال من الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل.

ولأن البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات يعد من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيرها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة لعدة اعتبارات، وبما أن التمويل البنكي يعتبر من ضمن البدائل التي تتوجه لها المؤسسات فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، بحيث يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام وخاص و أهمها المشاريع الفلاحية فالتنمية الفلاحية إحدى استقطاب التنمية الاقتصادية لما لها أهمية توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واجتماعي اضافة الى مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي.

أولا: طرح الإشكالية:

كيف تساهم البنوك تجارية في تمويل مشاريع الفلاحية؟

ولمعالجة هذه الاشكالية يتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

1- الاسئلة الفرعية :

1-1 هل تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الاقتصادية؟

1-2 فيما تكمن أهمية التمويل البنكي؟

1-3 ما هو واقع قطاع الفلاحة بالجزائر؟

1-4 ما هي اهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي؟

1-5هل تساهم آليات التمويل التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة الوادي- في تسهيل المشاريع الفلاحية؟

ثانيا : الفرضيات:

ولدراسة هذا الموضوع سوف ننطلق من الفرضيات التالية :

1- تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية

2- تكمن أهمية التمويل البنكي هو عبارة عن اعمال تنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود و استثمارها في عمليات مختلفة و هو عبارة عن تمويل خارجي يمنح فرضة للاستمرار و المواصلة.

3- يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاد في الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث مر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من اجل تنمية الاقتصاد الوطني.

4- يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى تسهيل عملية منح التمويل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين مع توزيع عملية الاقراض وذلك لما لقطاع الفلاحة من أهمية بالنسبة للجزائر.

ثالثا: حدود الدراسة:

بالنظر الى كون موضوع الدراسة يدور حول دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الفلاحة فإن الدراسة اقتصرت على عينة من البنوك التجارية في مدينة الوادي و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع تمويل القطاع الفلاحي منها أسباب ذاتية مرتبطة أساسا بالميولات الشخصية ومنها موضوعية وتتعلق ب :

1- يعتبر قطاع الفلاحة احد الركائز الأساسية لاقتصاد الدول.

2- توجه الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الحر، يفرض إتباع استراتيجية تهدف إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يفرض الاهتمام بقطاع الفلاحة.

3- حداثة الموضوع.

خامسا :أهمية البحث:

نسعى من خلال هذا العمل إلى تقديم دراسة شاملة ومختصرة حول كل ما يتعلق بموضوع دعم قطاع الفلاحة الذي يعتبر موضوع من مواضيع الساعة، وهذا يفسر بالاهتمام المتزايد من طرف السلطات العمومية بهذا القطاع في الآونة الأخيرة، وكذا تمكين الباحثين والمستثمرين من معرفة التسهيلات و التدعيمات من طرف للمشاريع الفلاحية.

هذه الدراسة اقتصرت على جانبين نظري وتطبيقي فأما الجانب النظري فقد تمثل في التعريف بقطاع الفلاحة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني التنمية الاقتصادية، أما الجانب التطبيقي فتمثل في دراسة.

سادسا : أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، الى التعرف على المشاريع الفلاحية وبيان اهميتها في الاقتصاد الوطني و محاولة إبراز الدور الذي تقوم به البنوك في نجاح هذه المشاريع، و توضيح عملية التمويل التي تهدف الى تحريك المشاريع الفلاحية وكذا تشغيلها ،كذلك تقديم أهم صيغ التمويل المبتكرة والموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية.

سابعا : منهج البحث:

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة فرضياتها، تم في الجانب النظري إتباع المنهج الوصفي التاريخي كإطار عام للوصف والتحليل في مناقشة فصل هذا البحث، من أجل جمع المعلومات المرتبطة بقطاع الفلاحة و المشاريع الخاصة به ومصادر تمويله واهميته بالنسبة الاقتصاد الوطني، وبالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على منهج دراسة حالة.

ثامنا : صعوبات الدراسة:

-عدم توفر الوقت لإلمام جوانب الموضوع.

-الصعوبة في الحصول على معلومات و الوثائق من بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة الوادي -التحفظ في تقديم المعلومات المتعلقة بالبنك .

-عدم توفر المصادر و المراجع الكافية.

تاسعا : هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين وهما :

- ✓ **الفصل الأول:** الأسس النظرية والذي سنتطرق من خلاله إلى إعطاء نظرة شاملة عن المفاهيم العامة للبنوك التجارية و الاطار النظري لقطاع الفلاحة و اخيرا أسس تمويل المشاريع الفلاحية بحيث يتضمن ماهية وكذا أهميتها ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ودورها في التنمية الاقتصادية.

- ✓ **أما الفصل الثاني :** عبارة عن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الفلاحية وكالة الوادي و اشتمل على ثلاثة مباحث المبحث الأول تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية اما المبحث الثاني عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الوادي و في المبحث الثالث تحدثنا دراسة حالة عن تقديم مشروع فلاحي 2022 – 2023 .

الفصل الأول:

الاطار النظري للدراسة

تمهيد

إن تمويل المشاريع أو تطويرها يحتاج إلى أموال خاصة بالمؤسسة أو الأفراد، لكن في معظم الأحيان لا تستطيع الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات أو الأفراد توفير الكتلة النقدية اللازمة بمفردها، لذا تلجأ إلى أطراف أخرى بغية تغطية العجز بواسطة عملية الإقراض .وليقوم المستثمر الفلاحي بالانطلاق في مشروع ما لابد عليه أن يفكر في تكلفة المشروع الفلاحي. نحن نعلم أن مشاريع الاستثمار الفلاحي تحتاج إلى رأس مال كبير لتمويلها، ولنقص السيولة اللازمة(التمويل الذاتي) يستلزم ذلك الاقتراض البنوك التجارية من جهات أخرى.

تعتبر الاقتراض الفلاحي من البنوك التجارية مهما كان نوعها من أهم أنواع القروض الأكثر نجاعة في الاقتصاد الوطني وذلك لأهميتها الكبيرة .و يمكن القول بصفة عامة أن قروض الاستغلال تهدف إلى تغذية صندوق الزبون و تلبية احتياجاته الآنية بالسيولة من البنك مقابل الوعـــد بالتسديد مع الفائـــدة و للتوضيح أكثر تم تقسيم الفصـــل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني : عموميات حول قطاع الفلاحة

المبحث الثالث : تمويل المشاريع الفلاحية

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي تمثل الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، وكذلك العصب المحرك له وهذه الأهمية لم تكتسبها من فراغ، وانما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها، حيث تسمح لهذا الاقتصاد وعلى اختلاف أنظمته و أنماطه بالتطور و الرقي.

فالبنوك التجارية تعد من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية و نشأتها

يختلف تعريف البنك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، وهي تختلف من بلد إلى آخر، كما تختلف هذه التعاريف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك و شكلها القانوني، و لهذا من الصعوبة إعطاء تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها و القوانين التي تحكم أعمالها.

أولا: مفهوم البنوك التجارية

يمكن أن تختلف تعاريف البنوك تبعا لمنظور تناولها أو حسب القوانين والأنظمة التي تحكم أعمال البنوك وهذه القوانين تتباين من بلد إلى آخر، كما قد تختلف حسب طبيعة نشاط البنك لهذا توجد صعوبات في تحديد تعريف شامل و لهذا أعطيت للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

التعريف الأول : يعرف البنك التجاري على انه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث يقو بتجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او منشآت الاعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

التعريف الثاني [2]: يعرف قانون النقد والقرض 71/61الصادر في 7661/12/72في المادة 772البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 771 إلى 773من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تحصر فما يلي :

-العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور.

-منح القروض .

-توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

التعريف الثالث :البنك التجاري هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي، حيث تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال

---

[1] فلاح حسين عداي الحسيني، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006،ص33.

[2] قانون النقد والقرض 10/90 المادة 772 المجلة الرسمية .

محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[3]

التعريف الرابع : تعرف البنوك التجارية ببنوك الودائع أو ائتمان وهي عبارة عن مؤسسات ائتمانية ملكيتها عامة أو خاصة، هدفها هو تحقيق اكبر ربح ممكن من خلال المتاجرة بالأموال التي تحصل عليها من ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير[4] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف شامل للبنوك التجارية :

البنك هو مؤسسة مالية نقدية، تهدف إلى تجميع أموال وودائع للتعامل بها من قبل أشخاص سواء كانوا مستثمرين أو أفراد عاديين وذلك عن طريق إقراضها وفقا لشروط محددة، فنشاط البنك لا تنتهي مهمته عند هذه العمليات بل أكثر من ذلك بحيث يساهم في الاستثمار في الأوراق المالية أي أنه يلعب دور الوسيط بين المتعاملين الاقتصاديين، من هنا نستنتج أن للبنوك أهمية كبيرة في إنعاش اقتصاد بلد ما عن طريق تدعيم المشاريع الاستثمارية وبالتالي تنشيط المؤسسات المالية والاقتصاد الوطني ككل.[5]

ثانيا : نشأة البنوك التجارية

كان يقصد بكلمة البنك في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصارفون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها مد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتشتري المتاجر بالنقود[6] .

فأصل كلمة مصرف مأخوذة من الصرف "بيع النقد بالنقد "ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف.و بالتالي تبين الدلالات اللفظية السابقة أن البنوك انطلقت في الماضي بوظيفتين أساسيتين هما:

- حفظ الأموال وتحمل مخاطر نقلها من مكان إلى أخر.
- إجراء التعاملات المالية وتتضمن القيام بأعمال الوساطة بين المودعين والمقترضين[7] .

ولكن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد(بابل العراق القديم) من الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا بعد ذلك بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة لتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الإيجار بالنقود فقط بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة

---

[3] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2007 ص07 .

[4] عفيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف**، دار المجد اللاوي، عمان، ،1999ص 223.

[5] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرون**، الطبعة الأولى، دار المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص29 .

[6] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001 ، ص24.

[7] طارق طه ، **البنوك ونظم المعلومات المصرفية** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2000 ، ص 12 .

العملات سواء كانت أجنبية أو محلية .

أما تاريخ نشأة البنوك الحديثة فبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157م وبعد ذلك بنك برشلونة في 1401م، ثم بنك ريالتو عام 1587م بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609م ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي اتخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أهلته اختلافات الظروف بين دولة وأخرى وهذا البنك هو أول من اصدر الأوراق البنكوت أما البنوك الأخرى التي تأسست بعد بنك أمستردام هو بنك هامبورغ بألمانيا 1816م وبنك انجلترا عام 1694م وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.

ومجمل القول :إن الظهور الحقيقي بالمفهوم الحديث للبنوك كان على يد الصياغة والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع تلقت قبولا في التداول وفاءا للالتزامات المطلوبة من حامليها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات ، ثم اخذ هؤلاء الصياغة والصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين ، كما اخذوا يتصرفون في جزء من الودائع لديهم بالاقتراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا انه لا يتم سحب الودائع كليا ويترتب عن ذلك بدأ الصورة الحقيقية لأعمال البنوك وهكذا انشات البنوك بفعل الحاجة إلى تسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة[8] .

ومن خلال تاريخ نشأة البنوك نلاحظ أنها ورثت فعاليات التاجر والصائغ اللذان يقبلان الودائع والصبر في الذي يبادل العملات.[9]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أهدافها

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي يرتكز عليها الاقتصاد فهي تعمل على تجميع المدخرات لإعادة استثمارها في جميع المشروعات اللازمة للبلاد .

أولا : وظائف البنوك التجارية :

إن كل بنك يحتوي على وظائف تميزه عن غيره من البنوك الأخرى وقد تمثلت وظائف البنك التجاري فيما يلي:

1- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

1-1 قبول الودائع بمختلف أنواعها و تنمية الادخار :

[8] شاكر القزويني، ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، نفس المرجع السابق ، ص ص 25 – 35.

[9] Hollier :**Le marketing touisique** ,que sais –je ? édition PUF ,5eme édition ،1996، p62

و لا تقتصر وظيفة البنوك على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الافراد و الهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة ايجابية تتمثل فيجذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الافراد و الهيئات على الادخار.

و تتألف الودائع من الأنواع التالية :

1-1-1-ودائع لأجل :وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع.[10]

1-1-2-حسابات جارية (دائن) : هي حسابات تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك و طرف آخر، و تعتبر الحسابات الجارية من المصادر الهامة للأموال لدى البنوك ، لذلك تسعى البنوك لجذب قدر كبير من ايداعات الافراد و الهيئات.

1-1-3- حسابات صندوق التوفير : تلجأ البنوك الى تشجيع العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير تمنحهم بعض الميزات كدفع نسبة فائدة سنوية محددة المبالغ يتحفظ بها العملاء في حساباتهم.[11]

1-1-4- ودائع تحت إشعار :هذا النوع من الودائع يتطلب سحبه تقديم إشعار للبنك من أجل السحب.[12]

1-1-5- الوديعة المجمدة :ومن أمثلة هذا النوع التأمينات النقدية التي تتقاضها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره، وتتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.[13]

1-2 منح القروض : تقوم البنوك بتقديم القروض مقابل قروض عقارية مناسبة للجمهور للوفاء باحتياجاتهم المالية يمكن منح القروض على شكل ائتمان نقدي و قروض بالطلب و قرض قصير الاجل و سحب على المكشوف و خصم الفواتير.....[14]

2- وظائف حديثة للبنوك التجارية:

-خصم الاوراق التجارية : ان الحاجة الملحة لرجال الأعمال و الأفراد و المؤسسات إلى السيولة الحاضرة و تجعلهم يتوجهون الى البنوك من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ استحقاقها ،و ذلك مقابل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها ،و تسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم و يطلق على العملية بعملية خصم الأوراق التجارية.

---

[10] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان ،1999، ص70 .

[11] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، الطبع الأولى، 2015، ص21.

[12] خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية**، دار ويل للنشر الاسكندرية، الطبعة الثانية ، 2000، ص36.

[13] عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ،1993 ،ص127.

[14] **WWW.ar.triangleinnovationhub.com.** يوم 22 افريل 2023 الساعة20: 15 .

-الإستشارات: تعمل البنوك حديثا كمستشار فني و مالي لعملائها، فتقدم خدمات الإستشارة المالية المتعلقة بدراسة الجدوى و الاستثمار و الأسواق المالية و النقدية، و غيرها من الخدمات مقابل عمولة.[15]

-التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب النظام الساري العمل بو في لرال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، و تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم لمدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج.[16]

-البطاقة الائتمانية من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بتُ مصادر المدفوعات التقنية بدعتٌ تحويل المستحقات الدالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على الائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان.[17]

-التحصيل من غير نيابة عن الزبون و تسديد المستحقات المترتبة في ذمته.

-المساهمة في تمويل مشروعات التنمية و ذلك من خلال تقديم قروض و سلفيات مصرفية بضمانات عينية أو تخصصية تعتمد على سمعة العميل .

-تأجير الخزائن الحديدية للجمهور .

-ادارة الاعمال و الممتلكات للمتعاملين معه .

-تمويل الاسكان الشخصي .

-خدمات الكمبيوتر.

-التعامل بالاعتمادات المستندة و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية بحيث يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستوردة و المصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل الى حساب الصدر في الخارج. [18]

ثانيا : أهداف البنوك التجارية

من بين أهداف البنوك والتي تسعى لتحقيقها الربحية وذلك توفير السيولة :

1-الربحية : من المفروض أن فوائد الودائع تشكل جزء كبير من نفقات النشاط المصرفي للبنوك التجارية فضلا عن التزام مالك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك أرباحا أو لم يحقق ويفرض الوضع السابق على البنوك التجارية

---

[15] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع،2000،ص 45.

[16] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،2000ص 218.

[17] عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، ،2001ص 39.

[18] رشيد الهواري ،**ادارة البنوك**، دار الجبل ،القاهرة ،1987 ،ص49.

ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات فأي انخفاض بسيط في الإيرادات فأي انخفاض بسيط كفيل بإحداث تخفيض اكبر في الأرباح.[19]

2-السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك الدالية في ودائع تستحق عند الطلب، كمن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أم لحظة وتعد السيولة من اهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.

3-الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذا لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، كالنتيجة هي إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائما لكسب ثقة المودعين كامل الحرس على أموالهم بما يمليه المنطق و القانون، أم أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله .حيث يعبر عن هذا الحرص بضمانات يطلبها عن إقراضه للآخرين[20] .

4-النمو: يصل البنك إلى النمو من تعظيم أرقا. نشاط الإقراض كالإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم و مكثف ى ا رعي شروط الإقراض الجيد كاستقطاب عملاء متميزين كالتقييم المستمر لأداء ولسياسات المنافسة، حيث يكوف على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده، كالفرص التسويقية المتاحة أمامه، ودرجة العائد الممكن تحقيقه ودرجة المخاطرة المصاحبة.[21]

المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية

لا يوجد هناك اختلاف بين البنوك التجارية لا من ناحية الأهداف ولا من ناحية تقديم الخدمات فهي جميعها تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع العملاء دون تمييز وكذلك هي جميعها "مؤسسات مالية مستقبلة للودائع ومختصة في توزيع القروض لأجل قصير.

وللقيام بهذه الوظائف و تحقيق الأهداف انقسمت البنوك التجارية بحسب المنظور الذي تنتمي إليه ولذلك تم تقسيمها إلى ثلاثة منظورات وهي:

أولا : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

---

[19] عقيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف**، دار المجد اللاوي، عمان، 1999، ص227 .

[20] زياد رمضان، **إدارة البنوك**، دار البداية للنشر، طبعة 1 ،2008 ، ص 25.

[21] أ.د.محمد ناصر، **إدارة المؤسسات الخدمية**، منشورات جامعة دمشق، 2007، ص95 .

1- البنوك التجارية المحلية :

يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع وفي هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2- البنوك التجارية العامة :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها.

وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ثانيا : من حيث عدد الفروع:

1- البنوك التجارية ذات فروع :وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونيا، لذا فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا برجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

2- بنوك السلاسل :نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبتَ الحجم البنوك التجارية و نمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقدنً خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[22] .

3- بنوك المجموعات :وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا[23] .

---

[22] هتل كهينة، "**إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية**"، مذكرة تحرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة بسكرة ،2009-2008، ص 12.

[23] محمد السعيد، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية ، 2005 ، ص 17.

4- البنوك الفردية :وهي منشأة صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق الدالية والأوراق التجارية المخصومة، وغتَ ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5- البنوك المحلية :نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية والإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها[24].

المبحث الثاني : عموميات حول قطاع الفلاحة

ينفرد النشاط الفلاحي عن بقية الأنشطة الاقتصادية من حيث طبيعته وعناصر الإنتاج المطلوبة بالنسبة له ، ذلك لصعوبة التحكم في جميع جوانب هو ارتباطه ببعض المتغيرات التي يصعب السيطرة عليها.

المطلب الأول : تعريف قطاع الفلاحة و تطوره في الجزائر

يشمل مفهوم الفلاحة العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : تعريف قطاع الفلاحة

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد بالفلاحة، بحيث تم تعريفها على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان[25].كما تعرف الفلاحة أيضا على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان[26].

- علم: لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة .

- فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفالح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

---

[24] يعمل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط3 ، 2007 ، ص79.

[25] خديجة عياش "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000 - 2007** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ,تخصص التنظيم السياسي والإداري,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر 2011/2010,ص19.

[26] عمر جنينة,مديحة بخوش ,**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر الملتقي الدولي حول الاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة15-16 ,نوفمبر ،2011, ص 08 .

أما المشرع الجزائري فقد عرف الفلاحة على النحو التالي : يعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني و تكاثره . ويعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يستند إلى الاستغلال أو هو امتداد له، لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجاتمن الاستغلال[27] . ومنه فاءن الفلاحة عبارة عن مجموعة من العلاقات والممارسات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية المتداخلة فيما بينها، و التي يبتغي من ورائها تحقيق، تلبية واستدامة مختلف حاجات الأفراد البيولوجية.[28]

ثانيا : تطور قطاع الفلاحة في الجزائر

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاد الدول خاصة الدول النامية من بينها الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال إعطاء لمحة حول تطور قطاع الفلاحة في الجزائر، وكذا سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وفي الأخير سوف نتطرق إلى شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ومشاكله.

- تطور القطاع الفلاحي في الجزائر :

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال والمراحل التي مربها القطاع الفلاحي في الجزائر إلا غاية يومنا هذا.

1- تطور قطاع الفلاحة بعد الاستقلال (1962-1989):

1-1 نظام التسيير الذاتي :عند حصول الجزائر على استقلالها واجهتها وضعية صعبة جدا، فالاقتصاد كان منهار وعديم القاعدة، قائم أساسا وبالدرجة الأولى على الفلاحة واستغلال النفط ويتميز القطاع الفلاحي بوجود قطاعين هما: القطاع الحديث والذي يستولي عليه المعمرون، كما يعتمد على الوسائل الإنتاجية الحديثة الموجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي والقطاع التقليدي ويملكه الجزائريون ويستغلونه بوسائل بسيطة، يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

عرف القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عدة تنظيمات وقوانين [29]،وشهد عدة تطورات بدءا من مرحلة التسيير الذاتي، إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962وضعا مؤلما نتيجة لتنفيذ سياسة الأرض المحروقة من قبل منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين، والتي كان غرضها عدم انتفاع الجزائريون بها بعد الاستقلال، وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء، وهو إعلان أملاك المعمرين دون مالك، وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها "،ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم 3مارس1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية، حيث بلغت نحو 22037مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4مليون هكتار، ثم مرسوم أكتوبر 1963وفيه قرر الرئيس بن بله تأميم كل

---

[27] المادة 02-03من المرسوم التنفيذي رقم 63/96المؤرخ في جانفي 1996.

[28] بوعريوة ربيع ,**أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض الأبيض المتوسط**,كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير ,جامعة بومرداس24-25 ,ماي 2017.

[29] رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998 , ص 20.

أراضي المعمرين، ووضع جميع الأراضي تحت تصرف التسيير الذاتي.

إلا أن نظام التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف التي كانت منطوية به، وذلك راجع إلى المشاكل التي عرقلته وأدت إلى إجهاض هذه التجربة.

1-2 قانون الثورة الزراعية :وهي المرحلة الثانية المعدة من 1971إلى ،1980والتي جاءت نتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا أصدر ميثاق الثورة الزراعية 1971/07/14وشرع في تطبيقه في شهر جوان ،1972وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية مايلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

إذ يهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية والرفع من دخولهم الشخصية، كما يهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000تعاونية تقريبا، وبعد 1970أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية[30] .

1-3 إعادة هيكلة القطاع الفلاحي :وهي المرحلة الثانية الممتدة من 1980إلى ،1989والتي جاءت نتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع الزراعي في الجزائر بصفة عامة والقطاع العمومي بصفة خاصة، رأت الدولة آنذاك إدخال إصلاح جديد على هذا القطاع، بهدف تفعيل وإعطاء المكانة الاقتصادية اللازمة له بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسيرة ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية[31] .

الأمر الذي أدى إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي وذلك عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي وقدماء لمجاهدين ومزارع الثورة الزراعية، للتخلص من الازدواجية، حيث تم تكوين 3500مزرعة فلاحية اشتراكية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 000 830 2هكتار.

أما في المخطط الخماسي الثاني) (1985-1989اقتضى بضرورة إعادة النظر في سياسة التنمية التابعة، حيث أعطت الدولة اهتماما بالغا للقطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 40مليار دولار، وركز هذا المخطط على تحسين نوعية الإنتاج الوطني مع تخفيض نسبة الواردات وزيادة الصادرات[32] .

---

[30] مر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1999 ، ص ص50-55 .

[31] زويتر الطاهر، "**إشكالية التشغيل في الزراعة**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر، ، 2009، ص 77.

[32] عمر جنينة ، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة**، دار المجد ، سوريا ، 2011 ، ص ص 20- 23.

في الإصلاح الزراعي لم يتوقف عند تكوين الوحدات المنتجة، بل تعدى إلى إنشاء هياكل ومؤسسات الدعم الفلاحي، فقد تم تكوين قطاعات التنمية الفلاحية(SDA *) والتي بلغ عددها قرابة 100قطاع على المستوى الوطني، يتولى كل قطاع متابعة المزارع الواقعة في إقليمه بتقديم المساعدات للمزارع فيما يتعلق بالأعمال التقنية التي يصعب على عمال المزرعة القيام بها لإكمال عملية الإصلاح هذه تدعمت بإنشاء هيئة تمويل متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي، تمثلت هذه الهيئة في إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، يهدف تسهيل إجراءات التمويل التي كان يعاني منها القطاع.

2- واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-2017) :

في سنة 1990صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22ألف مالك سابق، وبلغت المساحات الزراعية المستغلة خلال هذه الفترة000 552 4 .

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي، واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم، قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير، شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي) ، مع تقديم إعانات(إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين، وبلغ الإنتاج الفلاحي % 10من الإنتاج الداخلي الخام[33] .

كما تم إصدار قانون سنة 1995القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع، وشمل البرنامج أيضا إجراءات بهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير شروط الحركة للإنتاج الزراعي الى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته وتحسين وسائل الصيد، مع توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع وعرفت سنة 1996صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها، تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي .ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين لتطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، الأول استغرق تنفيذه05سنوات (2010-2015) كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة ،2014حيث سجلت نسبة ،7%والجدول التالي يوضح الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015 :

الجدول01: الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015

الانتاج الفلاحي 2015	الكمية (بالطن)

* (SDA) :secteur du développement agricole : قطاع التنمية المحلية

[33] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ،05جامعة محمد خيضر ، الجزائر 23 ديسمبر 2003 ، ص ص 06 – 08.

الحبوب	4000 000.00
البقوليات	1 500000
البطاطا	1940 000
شمندر سكري	80 ألف طن من السكر يمثل 10 من احتياجات الاستهلاك
زيوت نباتية	50 ألف لتر من يمثل 10 من احتياجات الاستهلاك
تمور	3 100 000
زيتون	400000
حليب	102000
لحوم حمراء	400 000
لحوم بيضاء	300 000

المصدر :عزاوي عمر،" إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ، ، 2013ص205.

أما البرنامج الثاني، برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي استغرق خمس سنوات من ،2008-2013فإنه يهدف لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وتحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية في الفلاحة والتنمية الريفية. وقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة ،2013حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2.4 %وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3 %من القيمة المضافة الإجمالية.
وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 %سنة 2013بفضل المرد ودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61 مليون قنطار، وعرف القطاع الزراعي ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها بحوالي 40ألف هكتار، وازدادت مساحة الأشجار المثمرة ب 41ألف هكتار منذ شهر جانفي ،2013وفيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت بين جانفي 2013وجوان 2014من حوالي 50ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية، كما تم إعادة تأهيل 6000مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة .

أدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2013خاصة مسح حوالي 40مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر ب 1000مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2013-2017إلى تسجيل نتائج معتبرة، منها إنتاج حوالي 27مليون قنطار من البطاطا مقابل 19مليون قنطار سنة ،2010 وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد.

وحسب الإحصائيات لسنة 2012فقد خصصت الجزائر 135مليار دولار لدعم المواد الغذائية الأساسية منها: الحبوب ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين، وأصبحت الجزائر تغطي ما نسبته 72%من احتياجاتها و الباقي يعوض ببرامج استراد، حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية 8.1مليار دولار مسجلة بذلك انخفاض قدره9 .77 % مقارنة مع سنة 2014.

ويعود هذا الانخفاض الذي شاهدته الواردات الغذائية إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة والتي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج المحلي وكذا زيادة الاستثمار في المجال الفلاحي غية تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال زيادة الصادرات وتقليص الواردات.

كما عرف الإنتاج الفلاحي ارتفاعا بقيمة 29مليار دولار في الموسم الفلاحي 2016-2017مقارنة ب 22 مليار دولار في الموسم الفلاحي ،2013-2014والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

الجدول 02 : نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2016-2017)

المحاصيل	نسبة مساهمة المحاصيل في الانتاج الوطني خلال أصل2016 - 2017
الخضر	29.2
الزراعات الكبرى	11.8
التمور	8.4
الفواكه	7.8

[34] رابح زبيري، " **الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر وأثارها على تطوره** "، اطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة الجزائر، ،2008 ، ص30 .

(*PNDA) : Plan national de développement agricole : خطة التنمية الزراعية الوطنية

الحمضيات	5.9
الحليب	6.7

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء،2017 .

بهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة في السابق والتي تواجهها في الحاضر، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA*)ليجسد هذه الطموحات، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا في ذلك على البرامج التي جاء بها هذا المخطط[35].

المطلب الثاني : مساهمة قطاع الفلاحة في الاقتصاد الجزائري

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري و ذلك نظرا لأهميته البالغة فيما يخص عجلة التنمية الاقتصادية من خلال [36]:

- توفير الاحتياجات الغذائية .
- توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة .
- تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي خلال ترقية مجال الصناعات الغذائية، تقليص أو سد الفجوة الغذائية .
- المساهمة في عملية التشغيل والقضاء على البطالة .
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي: بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه" قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا ,وبالسعار التي تتناسب مع دخولهم ، أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لزاما على الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبني استراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والتي من أهمها سياسة التشغيل[37].

---

[35] بوجيهي محمد ، " **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر** "، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة قسنطينة ، ، 2006ص08.

[36] بوعريوة ربيع" ,**أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**" ، نفس المرجع السابق، ص01.

[37] عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري، 1982 ، ص 309.

المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه قطاع الفلاحة في الجزائر العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في هذا القطاع

أولا : المشاكل التي تواجه قطاع الفلاحة في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا انها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل من بينها :[38]

• مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

–التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف و التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية

–فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات و الحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

–انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقا.

–التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7 %من مساحة الجزائر متصحرة و % 9.7مهدد بالتصحر.

• مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية:

–نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

–ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

–انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي لا: خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

• مشاكل أخرى:

–مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص

[38] فوزية غربي، **الزراعة بين الاكتفاء و التبعية**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،2007–2008،ص ص 253_289.

كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

–مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

–مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

ثانيا : العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات قطاع الفلاحة في الجزائر

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية[39] :

1–إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

1–1–تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية

وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

1–2– تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

1–3– ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، و في هذا الصدد تم إصدار قانون الامتياز و الذي يعتبر على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات...الخ

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأخيرها لمستغليها.

2–ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ أن ما يقارب 5مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1.3مليار دولار من حجم الإنفاق.

3–إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة

[39] د باشي احمد ، **القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح** ، مجلة الباحث عدد 02 ،جامعة الجزائر ،2003،ص110.

وسائل الإنتاج ونقص التموين بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا ما يستلزم استصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية، كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزلة عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة، ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية و الوسيطية والاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي وبتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع، كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة.

4-العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي.

5-العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي، إن جعل الزراعة من ضمن القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي، وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهشما في استراتيجية التنمية المخططة.

6- ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية :إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي عانى منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987م، وهذا ما تطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، كما تطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

المبحث الثالث : تمويل المشاريع الفلاحية

تلعب المشاريع الاستثمارية الفلاحية دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، حيث تعتبر العمود الفقري لأي تطور اقتصادي على المستويين الجزئي و الكلي.

المطلب الأول : مفهوم التمويل البنكي و مصادره

يقصد بتمويل المؤسسة عموما منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي أسست من أجله استثمارا كان أو استغلالا.

التمويل البنكي هي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة لانجاز المشروع وفقا للمقاييس و الشروط اللازمة و المتفق عليها لإنجاز هذا المشروع و إعداد برامجه الاستثمارية إذن التمويل بمثل الأساس أو الركن الجوهري المحقق للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

أولا : مفهوم التمويل البنكي

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى التمويل بأشكالها المتخلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة بصفة خاصة، نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات حيث هناك العديد من المفاهيم المختلفة للتمويل البنكي و نذكر منها ما يلي :

يمكن تعريف التمويل بأنه عملية تجارية تختص بكل ما يحدث في أي مؤسسة من العمليات المالية الهامة والتي تتصل مباشرة بالنقدية، و تختلف مصادر الحصول على التمويل اللازم للمشروعات وتكلفة كل مصدر باختلاف حجم وطبيعة المشروع الممول. وتعتبر الأسواق المالية مصدرا رئيسيا للأموال التي تحتاجها المؤسسات وذلك عن طريق توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي[40] .

كما يعرف التمويل بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار[41] .

أما الكاتب "بيتش" فيعرفه بأنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، ويعرفه أيضاً على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام.[42]

التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافه، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين[43].

---

[40] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص 35.

[41] عبيد على أحمد الحجازي، **مصادر التمويل**، بيروت، دار النهضة العربية، 2001، ص 11.

[42] أكبر عمر محي الدين الجباري، **التمويل الدولي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، 2009، ص 04.

[43] راندة فراح، "**مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص03.

ثانيا : مصادر التمويل البنكي

مصادر التمويل هي الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة واستخدامها اواستغلالها لاستغلال الأمثل

1-المصادر الداخلية[44]:

هي رؤوس الاموال المدفوعة و ينص قانون البنك المركزي ان تحتفظ البنوك التجارية بحد ادني لرؤوس اموالها ، مع ذلك فان اغلبية البنوك التجارية تعتمد على ما تستلمه من ودائع الجمهور العملاء.

وبصورة عامة فان حجم راس المال. يعطي انطباعا علي متانة المنشاة و مركزها المالي و هدا العنصر احدى الضمانات لبتي يعتمد عليها المودعون لأموالهم في البنك و قد يعود دالك لأمرين مهمين هما ,صغر حجم المال مقارنة بمجمل مجوداته و حجم استثماراته و خاصة ان العوائد من عمليات الاستثمار .

تعني تغطية تكاليف الحصول على الاموال ,المصاريف التشغيلية المختلفة ضمان ارجاع الأموال الى اصحابها و الامر الاخر ان البنك يتعامل في معظم تعاملاته بما لديه من ودائع و بالتالي فان راس المال الخاص به لا يمثل الى نسبة منخفضة من مجموع تعاملاته . تعني تغطية تكاليف الحصول على الاموال ,المصاريف التشغيلية المختلفة ,ضمان ارجاع الأموال لاصحابها و الامر الاخر ان البنك يتعامل في معظم تعاملاته بما لديه من ودائع و بالتالي فان راس المال الخاص به لا يمثل الى نسبة منخفضة من مجموع تعاملاته.

و تعتبر الأرباح المحتجزة و الاحتياطات من اموال المصرف الخاصة و الداخلية ,و الارباح المحتجزة تمثل جزءا من حقوق لمصرفية المساهمين و يمكن لأي منشاة بما فيها البنوك من تأجيل دفعها و تخصيصها لبعض الاستثمارات او الاغراض الاخرى.

بصورة عامة فان اموال البنك الخاصة، هي عبارة عن الفرق بين موجودات المصرف ومتطلباته، أو ما يسمى بقيمة المصرف الصافي ، و زيادة هده القيمة يعتبر درعا واقيا للبنك يحميه من المخاطر ,و في الحالات الاعتيادية فان هذه القيمة لا تقل من القيمة الاسمية لاسهم البنك المتداولة. وتمثل القيمة الصافية بالفرق بين القيمة السوقية لموجودات البنك مطروحا منه متطلباته التزاماته.

2- المصادر الخارجية :

قد يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كاف لتلبية متطلباتهم المالية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات والتي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر وتمويل خارجي غير مباشر[45] .

---

[44] خالد وهيب الراوي ,**العمليات المصرفية** ,دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2016 ،الاردن, ص ص60 _ 63.

[45] نبيلة قدو, **الاقتصاد النقدي**, سنة ثانية تسيير مؤسسة، معهد جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي،2016- 2017 ،ص05.

2-1 التمويل الخارجي المباشر :وهو يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من وسيط مالي أو بنكي أو غير بنكي ويتخذ هذا التمويل صورة متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين.

2-1-1 بالنسبة للأفراد :فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطة، أي التمويل المباشر تتحدد صوره وأشكاله فقد يتحصل على القروض المباشرة بين الأفراد، أو الأفراد والمشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

2-1-2 بالنسبة للمشروعات (المؤسسات) : في هذه الحالة تستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، كما تلجأ بعض المؤسسات الى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

2-1-3 بالنسبة للحكومة :تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية وتصدر الدولة لهذا العرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.

2-2 التمويل الخارجي غير المباشر :

وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض(أفراد أو مؤسسات أو حكومات) ثم توزيع هذه الإدخارات على الوحدات التي يحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، إذ أن أكثر المصادر الادخارية يوظف للمخاطر أو نتيجة لعدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة وعندئذ تقوم هذه المؤسسات المالية بمخاطبتهم بسندات جديدة ذات جاذبية معينة بأن تقدم لهم خدمات وتشبع رغباتهم في السيولة أو المضاربة ومن هذه الوسيلة يمكن استخلاص ما يلي:

- قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري؛
- قدرة بعض المؤسسات الوسيطة على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري اعتمادا على نسبة معينة من الادخار المتبقية؛

2-2-1 مصادر التمويل قصيرة الأجل :

يقصد بالتمويل القصير الأجل هو تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى سنة، ويوجه هذا التمويل لدعم رأس المال العامل في المؤسسة، وهو ما يسمى بتمويل البنكي قصير الأجل فنحصل عليه من البنوك لمدة لا تتعدى سنة والمتحصل عليه من البنوك التجارية ويمكن تصنيفها إلى نوعين قروض الاستغلال العام والخاص[46].

أ- قروض الاستغلال العامة : تمثلت هذه القروض فيما يلي:

[46] أسماء سفاري، **محاضرات مالية المنشأة**, سنة أولى ماستر مالية تأمينات تسيير مخاطر, جامعة العربي, 2015- 2016 ، ص08.

• تسهيلات الصندوق :عبارة عن قروض تمنح للمنشآت التي تعاني من صعوبات قصيرة جدا في السيولة، تلجأ إليها الشركات في آجر الشهر عامة لتمويل الأصول المتداولة.

• السحب على المكشوف :نتيجة النقص في خزينة المنشأة فالبنك يسمح لها بالسحب أكثر من رصيدها مع زيادة الفوائد تتناسب مع الفترة ورصيد الدائن ويكون بالنسبة للمؤسسة فقط.

• القروض الموسمية : تمويل في نشاط موسمي غير منتظم وممتدة على طول فترة الاستغلال وهي قصيرة الأجل.

• أذونات الخزينة(قرض سندي): وهي عبارة عن أوراق تصدرها المنشأة من 10إلى 180يوم لا يقل مبلغ الإصدار عن سقف معين ومبلغ الإصدار صغير.

• الاعتماد المستندي :قرض لتمويل تجارة خارجية ولأن فيه أوراق كثيرة على المدى القصير لشراء المواد.

• قروض الربط :هي عبارة عن قروض توجه للمؤسسات التي تواجه حاجة للسيولة لتمويل عمليات مالية مؤكدة أنه ستكون لديه سيولة في أقرب وقت وتستعمل هذه القروض لانتهاز الفرص.

• الاعتماد بالتوقيع :هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك للدفع لحساب المتدين إذا كان هذا الأخير يتدخل كطرف ثالث للتوقيع بين العميل والطرف الآخر.

ب- قروض الاستغلال الخاصة :

موجهة لتمويل الأصول المتداولة تقسم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في: خصم الأوراق التجارية التسبيقات على البضائع، التسبيقات على الصفقات العمومية.

• خصم الأوراق التجارية :عبارة عن عملية يقوم بها البنك بشراء ورقة تجارية من قبل تاريخ الاستحقاق وهو يحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى تاريخ الاستحقاق حيث يحصل البنك ما يسمى Agio وهو(القرض+ الفائدة + مصاريف التحصيل)

• تسبيقات على البضائع :عبارة عن قروض لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع توجه لضمان المقترض التأكد من مواصفات البضاعة من طرف البنك ولإثبات حسن النية لتسبيق البضاعة.

• تسبيقات على الصفقات العمومية :عبارة عن اتفاقيات شراء أو تنفيذ أعمال لفائدة السلطات العمومية إذ غالبا ما يكون المقاول المكلف بالإنجاز بحاجة لأموال هائلة غير متوفرة نظرا لضخامة المشاريع يضطر للجوء إلى البنك إلى أن تقدم له الدولة التمويل الكامل وهي بالنسبة للبنك مضمونة.

2-2-2 مصادر تمويل متوسطة الأجل :

يمنح هذا النوع من القروض من طرف البنوك التجارية حيث تتراوح مدته من سنة إلى 7سنوات وتكمن أهميته بالنسبة للمؤسسة تتمثل في تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأس مال العامل المتداول وتشمل مصادر التمويل الآلية :

أ- قروض المدة:

تتراوح مدة هذه القروض بين3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والآمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل وتجديد القروض قصيرة الأجل لأن درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة لأنه إن وصل تاريخ استحقاق القرض فانه من المحتمل أن لا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها أو أن يجدد القرض بفائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك بفرض معدل فائدة على أساس المدة التي استخدم فيها القرض أما تحديده فيتم على ضوء مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق حجم القرض، تاريخ المستحقات أو الأهلية الائتمانية للمؤسسة المقترضة ويتم تسديدها عن طريق أقساط دورية متساوية تدفع ثلث أو نصف سنويا أو سنويا وقد لا تكون أقساط التسديد متساوية أو تكون متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها[47] .

ب- قروض التجهيزات :

عندما تقوم المؤسسة بشراء الآلات أو التجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمان هذه الموجودات وتوجد مصادر بمثل هذا النوع من التمويل تشتمل المصارف التجارية الإسلامية والوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات وشركات التأمين، أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فتتضمن الشاحنات السيارات السفن وغيرها.

وتمول الجهة المقترضة عامة ما بين 70٪ و80٪من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها مثل الشاحنات والسيارات وتبقى ما بين 30٪كهامش أمان للممول، حيث يحتفظ بملكية الآلة إلى أن يقوم المشتري بتسديد كافة الأقساط المطلوبة ويقدم الزبون دفعة أولية عند الشراء ويصدر أوراق وعد بالدفع بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل وعندما يتم تسديد كامل القيمة يقوم البائع بنقل الملكية إلى الزبون أما إذا لم يسدد الأقساط المستحقة يمكن للبائع الاستيلاء على الآلات بهدف إعادة بيعها إلى زبون آخر[48].

ج- القروض المضمونة :

يتدخل البنك ويتم استخدام التجهيزات كضمانات للبنك وهنا يمكن الحجز على التجهيزات ولا يسمح للمقترض أن يبيعها، والبنك يقبل هذه القروض مقابل فوائد الانتظار.[49]

2-2-3 مصادر تمويل طويل الأجل :

لقد تم تناول كل من التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشأة واللذان يرتبطان إلى حد كبير بنشاطها الاستغلالي، إلا أنه تكون المنشأة في حاجة إلى أموال

---

[47] محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات** ، مكتبة العبيكان، السعودية، الأردن الطبعة الثالثة، 1999 ،ص502.

[48] أمينة بن اعراب، "**أثر التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية ، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات تسيير المحاضر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2012 ، ص46.

[49] أسماء سفاري، **محاضرات مالية المنشأة**، نفس المرجع السابق، ص09.

من أجل التوسع في نشاطها أو من أجل إقامة استثمارات جديدة وهذه الاستخدامات عادة ما تحتاج الى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا، وأهم أنواع التمويل طويل الأجل نجد الأسهم والسندات وقروض طويلة الأجل من البنوك.

أ- الاقتراض :

يمثل الاقتراض مديونية ينبغي على المؤسسة الوفاء بقيمتها في وقت لاحق حيث أن له أجل استحقاق معين لا يجب تعديه للوفاء بالدين وذلك على خلاف مصادر رفع حق الملكية من الأسهم الممتازة والأسهم العادية والتي هي مصادر تمويل طويلة الأجل ليس لها استحقاق محدد، ويشمل الاقتراض شكلين هما السندات والقروض طويلة الأجل.

- قروض طويلة الأجل :

تعتبر القروض أحد المصادر الهامة التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقد يصل تاريخ استحقاقها الى ثلاثين عاما وما يميز القروض هو الأنفاق المسبق على شروطها حيث يجدد سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات بالتفاوض بين المقرض والمقترض وقد يصاحب ذلك التزام المقترض ببعض الشروط تدعيما للضمان المتفق عليه وقد يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة ومحددة[50] .

- السندات :

سند القرض هو عبارة عن سند أذني طويل الأجل، يتعهد مصدره بأن يدفع فائدة على قيمة الاسمية بالإضافة إلى دفع القيمة الاسمية نفسها في تاريخ محدد مسبقا، وتحدد شروط الفائدة والدفع عادة بنشرة الإصدار التي يتم تحضيرها قبل طرح السندات للبيع، وتعتبر السندات مصدرا هاما من مصادر التمويل طويل الأجل وذلك بسبب طول المدة بين تاريخ الإصدار وتاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق[51].

✓ أسباب اللجوء إلى السندات :

توجد عدة أسباب وعوامل تدعو الشركات إلى اللجوء لإصدار السندات منها :

- الاستفادة من مزايا الرفع المالي، ولتحقيق هذه الغاية يشترط أن تكون كلفة السندات أقل من العائد المتوقع على استثمار الأموال المقترضة حتى يبقى بين التكلفة والمردود فائض بحسب العائد على حقوق أصحاب المشروع؛

- كلفة الاقتراض محدودة والسندات لا تشارك في الأرباح في حالة تحقق المزيد منها، ولأن الفائدة المدفوعة على السندات تعتبر تكلفة التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، في حين تعتبر

---

[50] بهناس عباس، معراج هواري، أحمد مجدل، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية** ، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص187.

[51] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل، عمان، طبعة خاصة ، 2000،ص141.

عائدات الأسهم توزيعا للأرباح وليست من النفقات، لذا يتم دفعها من الأرباح المتحققة بعد دفع الضريبة؛
– استعمال أموال الآخرين دون إشراكهم في الإدارة؛

–زيادة موارد التمويل المتاحة للشركة حيث يمكن جذب من لا يرغب في المشاركة في مخاطر الملكية.
– توفير المرونة لإدارة الشركة فيما يتعلق بالهيكل المالي من خلال اشتراط حقها في استدعاء السندات للوفاء؛
✓ أنواع السندات :

تتخذ السندات التي تصدرها الشركات المساهمة عدة أشكال منها:
– سندات لحاملها :حيث تدفع الفائدة والأصل لحامل السند.
–السندات الاسمية :حيث تدفع الفائدة والأصل للشخص المسجل اسمه في السند.
– السندات القابلة للتحويل إلى الأسهم :هي السندات التي يمكن تحويلها إلى عدد محدد من الأسهم العادية بناء على رغبة حامليها شرط أن تكون اتفاقية الإصدار الأساسية قد منحته مثل هذا الحق، ويحدد شرط الإصدار عادة طريقة التحويل ونسبها وكذلك موعدها منذ بداية الإصدار.
– سندات الدخل :هي السندات التي لا تدفع فوائدها إ لاإ ذا تحقق للشركة المقترضة دخل يكفي لتسديد الفوائد، أما فيها يتعلق بتسديد قيمة السند نفسه فيتم بناء على موعد محدد وعلى المقترض هنا الالتزام بهذا الموعد بغض النظر عن تحقق دخل له أو عدم تحققه، ومعظم السندات من هذا النوع لها طبيعة تراكمية، حيث تتراكم فوائدها غير المدفوعة من سنة لأخرى قادمة يتحقق فيها الدخل.

– السندات التي تعمل بمعدل فائدة مساوي للصفر :وهي السندات قرض تصدر بخصم كبير جدا، ولا يدفع لها عادة فائدة خلال سنوات حياتها ويسترد حامل السند قيمة الاسمية بتاريخ الاستحقاق ويمثل الفرق بين سعر الإصدار المدفوع والقيمة الاسمية المقبوضة المتراكمة على السند
طول فترة صيانة.
– سندات مضمونة بأصول الشركة :وهي سندات مضمونة برهن بعض أصول الشركة، حيث يكون بمستطاع حملة السندات الاستيلاء على الأصول المرهونة وبيعها لتحصيل حقوقهم.
– سندات غير مضمونة بأصول معينة :يطلق على هذا النوع السندات البسيطة، حيث لأنها غير مضمونة بأية رهانات معينة، لكنها مضمونة بالمركز الائتماني والقوة الإرادية للشركة.

ب– الأسهم :

وتنقسم إلى نوعين كالتالي:

- الأسهم العادية :

تمثل الأسهم العادية حقا من حقوق الملكية أو حصة المساهمين. وهي تمثل المصدر الأول للأموال في الشركات الجديدة، وفي الوقت ذاته تشكل المصدر الأساسي للأموال في الشركات القائمة.

ولأن رأس مال الشركة المساهمة يتكون من حصص متساوية لا تقل قيمة الحصة الواحدة منها عن دينار واحد يطلق على الحصة الواحدة منها سهما عاديا وتمثل الأسهم من وجهة نظر الشركة القائمة أو الجديدة وسيلة التمويل الرئيسية، لذا فقد كان يعتمد على هذا النوع من التمويل الرئيسي.

وبما أن هذا النوع من الأسهم لا يحمل الشركة أي أعباء أو تكلفة مالية ثابتة للغير كما هي الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى، وبناء عليه فإن المؤسسة سوف تكون غير ملزمة بدفع أي عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم، لكن إذا حققت الشركة أربحا صافية واتخذت مجلس الإدارة قرار توزيعها جميعا أو بعضها، فعندئذ سوف يحصل حملة الأسهم على حصة من هذه الأرباح وتتغير حصتهم السنوية فيها بتغير حجم الأرباح وتوزيعها، وإذا كان هناك خسائر أو قرار بالتوزيع من الأرباح المدورة فإن حملة الأسهم حينما لن يحصلوا على أية عوائد من المؤسسة، ويتمتع حملة الأسهم العادية بصفتهم مالكين للمؤسسة بمزايا وحقوق عديدة وتكون القوانين الحاكمة لها قوانين دولة المقر ومن ثم التأسيس والنظام الداخلي[52].

✓ مزايا الأسهم العادية :

للأسهم العادية العديد من المزايا كمصدر للتمويل متحقق للشركة ومن أهمها:

– أن الشركة غير ملزمة قانونيا بإجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم؛

– تمثل الأسهم مصدرا دائما للتمويل، إذ لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من الشركة التي أصدرتها؛

– إصدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية وهو أمر يترتب عليه زيادة القدرة الاقتراضية المستقبلية للشركة؛

– سهولة بيع وشراء الأسهم؛

– لا تشكل الأسهم العادية التزاما ماليا يتوجب عليه تخصيص أقساط إطفاء كما هو الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى، ولا يوجد اله تاريخ استحقاق؛

– تستطيع أن تحصل على علاوة الإصدار وهي القيمة الزائدة على القيمة الاسمية إذا أصدرت أسهما جديدة؛

✓ عيوب الأسهم العادية :

إلى جانب المزايا السابقة للأسهم العادية كمصدر للتمويل يهاجمها بعض العيوب ومن منها:

– كلفة إصدار الأسهم العادية أعلى من تكلفة إصدار السندات؛

– قد تتعرض لما يسمى (بالسيطرة المعادية) من شركات أخرى، وذلك بسبب التبادل اليومي والسريع للأسهم، مما يؤدي إلى خضوعها لسيطرة وضغوط شركة أخرى ولكن الشركات المساهمة عادة ما تتخذ إجراءات وقائية لحماية نفسها من خطر المنافسين والدائنين الذين يعملون ضدها في الظل؛

– ارتفاع التكلفة التي تتحملها الشركة، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين: أولهما أن العائد الذي يطلبه حملة هذه

[52] فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2013 ، ص 105.

الأسهم عادة ما يكون مرتفعا، نظرا للمخاطر التي تتعرض لها الأموال المستثمرة، ثانيهما أن أرباح الأسهم على فوائد القروض لا تعتبر من بين التكاليف التي تخصم قبل حساب الضريبة، ومن ثم لا يتولد عنها أية فواتير ضريبية؛

– إصدار أسهم جديدة يحتمل أن يترتب عليه دخول لمساهمين جدد، مما يعني تشتتا أكبر للأصوات في الجمعية العمومية، وقد يكون في هذا إضعاف لمركز الملاك القدامى؛ [53]

• الأسهم الممتازة:

يمثل السهم الممتاز بمستند الملكية و ، إن كانت تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي ولهذا المستند قيمة اسمية، قيمة دفترية وقيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن طريقة حساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز تختلف عن طريقة حساب القيمة الدفترية للسهم العادي، حيث تحسب قيمته الدفترية بقسمة قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر بدفاتر الشركة على عدد الأسهم المصدرة بمعنى آخر أنه ليس للأسهم الممتازة نصيب في الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي تظهر بميزانية المؤسسة[54].

– السهم الممتاز يشبه السهم العادي في أنه سند ملكية ليس له تاريخ استحقاق وأن مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته؛

– لا يحق لحملة الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة إجراء توزيعات؛

– يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي إصدارات جديدة من الأسهم الممتازة؛

– تشبه الأسهم الممتازة السندات في أن لحامل السهم الممتاز الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى في حالة تصفية المنشأة. فإن حماة الأسهم الممتازة يحصلون على قيمة أسهمهم من صافي التصفية قبل المساهمين العادين؛

– وعلى الرغم من أنه ليس للأسهم الممتازة تاريخ استحقاق معين، إلا أنه قد ينص على حق المنشأة في استدعاء هذه الأسهم إذا ما رأت ضرورة لذلك؛

– ويترتب أيضا على الأسهم الممتازة تكلفة عالية جدا قد تكون أكبر بكثير من تكلفة التمويل بالدين وخاصة إذا كان لأ انوع الأسهم الممتازة من النوع التراكمي؛[55]

المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي و مخاطره

أولا : أنواع التمويل البنكي

1–من ناحية المدة الزمنية:

هناك ثلاثة أنواع وهي:

---

[53] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، .2009 ، ص309.

[54] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ، ص ص 43 – 44.

[55] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، طبعة الرابعة ، 2012، ص90.

1-1 تمويل قصير الأجل : يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية .

1-2 تمويل متوسط الأجل : ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية[56].

1-3 تمويل طويل الأجل : ينشأ من طلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجا*ت*ا التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق

2- من ناحية مصدر الحصول على الأموال :

هناك نوعين من المصادر هما:

2-1 تمويل ذاتي(داخلي):

وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنهم ذلك من وحدة مصادر الاستخدام وأهم صور هذا التمويل بالنسبة للمشروعات هو تمويل ذاتي واليه تلجأ غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن للمؤسسات العامة أن تتبعه وتتمتع حينئذ باستقلال مالي وميزانية ذاتية.

2-1 تمويل خارجي:

هنا يلجأ لتمويل المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية(قروض, سندات, أسهم)لمواجهة احتياجاتهم المالية.

3- من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل:

هناك نوعين:

3-1 تمويل الاستغلال:

"يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات للشراء للمواد الخامة أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

3-2 تمويل الاستثمار:

يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية

[56] جميل أحمد توفيقا،**أساسيات الادارة المالية** ، دار النهضة العربية بيروت , بدون سنة نشر ، ص ص 340 -341.

للمشروع كاقتناء الآلات و التجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك من العمليات التي تترتب عنها[57] .

ثانيا : مفهوم التمويل الفلاحي و طبيعته[58]

1- مفهوم التمويل الفلاحي :

- يمكن تعريف التمويل الفلاحي أنّه توفير واستخدام الأموال اللاّزمة لتطوير الزرارعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

-التمويل الفلاحي يتمثّل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أ ارضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال خبرتهم على اقتداء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي لأكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.

-ومنه نستخلص تعريف شامل لتمويل الفلاحي وهو منح قروض في غالبتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي و الزارعة الجاري والأجهزة والأبنية

2- طبيعة التمويل الفلاحي :

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يشمل الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل الطبيعة والمناخية مّما يؤثّر على حجم الإنتاج فلا يمكن تحيّد حجم المحصول إلا عند تحّققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدّقة لصعوبة تحديد النّفقات والأسعار الفلاحية. هذه الأخيرة التي تتوّقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدف السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

- تشتيت الملكية وتعّدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعّدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنّوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد استغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي.

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية.

ثالثا : مخاطر التمويل البنكي

---

[57] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، نفس المرجع السابق، ص 435.

[58] عز الدين سمير، "**انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة مقّدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر3، 2012 -2011، ص ص 71- 73.

رافق التوسع في نشاط البنوك زيادة في حجم المخاطر فمنها ما هو مرتبط بعملية الإقراض ومنها ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي، وسيتم شرح هذه المخاطر فيما يلي:

1- الأخطار المرتبطة بعملية الإقراض :وتتمثل في:

1-1 خطر عدم القدرة على التحصيل :إن عجز البنك عن تحصيل أمواله أو عدم تسديد المقترض لما عليه من دين سواء بسبب عدم التقدير الجيد للملاءة المالية للمقترضين أو لأسباب أخرى، يعتبر خطرا كبيرا بالنسبة للبنك وتزداد حدة هذا الخطر كلما كانت الأموال المقترضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك، بحيث في هذه الحالة يتحمل البنك تكاليف مضاعفة ناتجة عن عدم تسديد أصل القرض وفوائده فضلا عن تحمله نفقات الإيداع المدفوعة (الفوائد)والوفاء بها عند حلول آجالها، مما قد يتسبب في عسر مالي قد يؤدي إلى إفلاس البنك أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعة البنك[59] .

1-2 خطر السيولة :ويقصد به مواجهة البنك صعوبات في تدبير الأموال بتكلفة عادية ومعقولة، سواء لعدم توافق آجال استحقاق الودائع مع آجال استحقاق القروض الممنوحة أو لأسباب أخرى. وتنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك عن تلبية التزاماته اتجاه الغير، وتزداد خاصة في الحالات التالية [60]:

-عندما لا يكون في استطاعة البنك التجاري توقع الطلبات الجديدة على القروض؛

-عندما لا يستطيع البنك التوقع بمسحوبات الودائع؛

-عندما لا يكون في إمكانه التسييل الفوري لأصوله بتكلفة معقولة.

1-3 خطر سعر الفائدة :يشير خطر معدل الفائدة إلى التغاير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، وهذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفائدة. ومراقبة مخاطر معدلات يعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم[61] .

1-4 الخطر الإداري والمحاسبي :هذا الخطر يرتبط مباشرة بالعنصر البشري الممارس لمهنة الصيرفة ومدى كفاءته ،قدرته واستعداده للقيام بهذه المهنة، أو بالأحرى مدى استعداده من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبية وقدرته على تطوير التسيير الإداري، مما يجنبه الوقوع في المتاهات كالتأخر، الأمر الذي قد يشوه سمعة البنك أمام متعامليه ومن ثم التأثير على قدرته التنافسية في مجال الصيرفة[62] .

2- المخاطر الاقتصادية:

وتكون مرتبطة بإحدى الأوجه التالية:

---

[59] صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1999،ص 135.

[60] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، **جودة إدارة الائتمان**، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، ، 1999، ص 89 .

[61] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الإسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 ، ص73.

[62] صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999، ص 135.

2-1 مخاطر السوق :تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدر هذا النوع من المخاطر وتنقسم إلى مخاطر السوق العامة والتي تنتج عن التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الاقتصاد ككل، ومخاطر السوق الخاصة والتي تنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها[63] .

2-2 طبيعة النشاط الممول :يكمن في التغيرات في شروط الاستغلال أو الإنتاج بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية أو الداخلية، فهذه المظاهر تشكل أخطارا بالنسبة للبنك مما تجعله يمتنع عن المضاربة بأمواله في مجالات تكون عرضة لعدم قدرته على السداد

2-3 العملية موضوع التمويل :هذا الخطر مرتبط بطبيعة العملية المطلوب تمويلها، مبلغها ومدتها، فالوضعية هنا تتعلق أساسا بالوضعية المالية للعميل فضلا عن موقعها في السوق الوطني والعالمي على حد السواء.

2-4 وضعية المستوى العام للأسعار :يرتبط هذا الخطر بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ومن ثم الزيادة في معدلات التضخم، مما يؤدي إلى فقدان أسعار الفائدة لقيمتها الحقيقية، الأمر الذي يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول أجلة. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة كبيرة خاصة إذا ارتفعت معدلات التضخم بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة[64] .

2-5 خطر سعر الصرف :ويقصد به الخطر الناجم عن تعامل البنك التجاري بالعملات الأجنبية والذي يكون بسبب حدوث تقلبات في أسعار تلك العملات مما يشكل مخاطر على إيرادات البنك ورأسماله، حيث أن البنك له حقوق وعليه واجبات محررة بهذه العملات.[65]

المطلب الثالث : أهمية المشاريع الفلاحية و أهدافها[66]

نظرا للظروف السيئة التي أصبحت تتخبط فيها معظم الدول جراء إهمال النشاط الفلاحي ومع تراكم جملة من المشاكل، كل هذه المعطيات ساهمت في وضع حلا لها بتفكير عقلاني بالرجوع إلى خدمة الأرض والاستفادة من مخزناتها واستغلالها أحسن استغلالا للقضاء على وحدانية المورد للاقتصاد، وهذا من خلال ما سمي بالدعم الفلاحي أي تمويله و النهوض به .

أولا : أهمية المشاريع الفلاحية

---

[63] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المملكة العربية السعودية ،البنك الإسلامي للتنمية، ط1،2003 ،ص 31.

[64] صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، نفس المرجع السابق، ص ص 136 - 163.

[65] أحمد شبعان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الإسكندرية ،الدار الجامعية، 2007، ص243.

[66] -ربيع بوعريوة، **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2017/5/24 ، ص 07.

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد و ذلك لإحالته مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، و تبرز أهميته في:

- مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.
- كونه يوفر عرض عمل و يقلل من البطالة
- يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات و التضخم

وهذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع الى الابداع و الابتكار و تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين و في نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.

ثانيا :أهداف المشاريع الفلاحية

أهداف الاستثمار الفلاحي عديدة و متكاملة بحيث يمكن تحقيق يمكن تحقيق أهداف كلية أو جزئية في سياق دورة الاستثمار بتحقيق اهداف صغيرة و هذا التكامل يعني الكثير من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية تتحقق حتى و هي غير مستهدفة و من بين أهم الأهداف التي يحققها الاستثمار الفلاحي ما يلي:

- توفير المواد الأولية للصناعة و الزراعة الصناعية.
- تكوين التغذية و تحسين مستوياتها.
- تنمية المناطق الجغرافية و الفئات المقصودة من الفلاحين.
- تكوين التدفقات السلعية الضرورية و النقدية للبحث و تطوير الأسواق و يمكن تجزئة الأهداف العامة إلى ما يلي:

✓الزيادة في الإنتاج و تنويعه و تحسينه.

✓حماية الأرض و صيانتها.

✓توفير العمل لجميع الفئات و تقليص معدلات الهجرة و التوازن الاجتماعي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام، لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

أن التمويل البنكي أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وللقرض الفلاحي دورا هاما في تطوير وتحسين الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة خاصة، إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات وتدابير منحه والأهداف التي يستهدفها وإلى جانب ذلك يسجل وجود مؤسسة متخصصة في تمويل وزيادة الاهتمام به.

وكما تم توضيح الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل البنكي والتي حسب رأيي أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة لأي مدى يمكن استغلال هذا القرض والفوائد المتأنية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة توقعيه للقرض.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من البنوك التجارية ومحاولة توضيح تطور تمويل البنوك التجارية للقطاع لفلاحي في الجزائر.

سيتم من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري و القيام بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الوادي, من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع فلاحي, ثم الاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الوادي .

و انطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية , سنتطرق إلى نظرة شاملة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية , و ذلك من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الثاني : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي 388 .

المبحث الثالث : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الفلاحية.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته وتميزه بها، إذ يعتبر من أهم البنوك التجارية في المنظومة البنكية بالجزائر متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم هذا البنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية.(BADR

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من خلال هذا المطلب سنتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك مراحل نشأته.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 82/106 بتاريخ13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وتُمم بقانون 88/01 الذي حُدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ، حيث تم وضع طرق العمل وإجراءات التمويل فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989لدى مكتب التوثيق " ميدا سان " موثق الجزائر العاصمة، جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، يُقدر رقم أعماله اليوم ب33.000.000.000 دج وفي بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائرBNAوأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك BADRحوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية [67]

ثانيا:مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي :

المرحلة الأولى(1990-1982) :

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

-المرحلة الثانية (1999-1991) :

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرةوالمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، فقد تميزتهذه المرحلة بما يلي:

[67] **www.badr.bank.dz** يوم18 مارس 2023 الساعة 05 :17

1991 : تم الانخراط في نظام سويفت SWIFT" " لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية

1992 : تم وضع نظام Sybu الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمىTéletraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية .

1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية؛

1994 : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛

1996 : إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي؛

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)

-المرحلة الثالثة : (2000-2004) :

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطية لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات .وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد واستجابة لرغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسن أدائه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

سنة 2000 : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح

للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي .

سنة 2001 : سعيا منه لإعادة تقييم موارده، قام البنك بإجرائه عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مع خدمات مشخصة AssiseLa Banque .. مفهوم البنك الجالس.

سنة 2002 : تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس وسمي بهذا الاسم لأنه يتم فيه استقبال الزبون بالجلوس في مكان مريح حيث يواجه مباشرة موظف البنك، وهكذا يكون قد تخلص من التنظيم الذي يعتمد على الشبابيك التي كثيرا ما تجعل العلاقة بين البنك والزبون في حالة توتر (لعذور ،2008،ص12 ومع الخدمة المشخصة التي توفر إمكانية فحص الزبون لحسابه الشخصي عن بعد، أي خدمة النفس في البنك مستوى جميع وكالات البنك.

سنة 2004 : كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك، الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك BADR خلال 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع .[68]

ثالثا :تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة على حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم بحاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجا ل نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومبادئه

أولا :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه والمهام الموكلة إليه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الرسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف واستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينهما ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم، فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

1- التنظيم المركزي :

1-1 مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G) :

1-2 مديريات عامة مساعدة، على أ رس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل؛
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير ؛
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي, المحاسبة، والصندوق؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية؛

[68] معلومات مأخوذة من ارشيف مدير الوكالة

• المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات؛

• مديرية الاتصال والتسويق.

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة.

وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لا مركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية استغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

2-التنظيم اللامركزي :

يتضمن التنظيم اللامركزي مجموعة من العناصر، نذكرها فيما يلي:

2-1 المجموعة الجهوية للاستغلال (GRE):

تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.

2-2الوكالة المحلية للاستغلال (ALE) :

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وميتقاضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني المتضمنة وكالة مركزية مقرها الجزائر العاصمة، كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة، قد يقدر عدد المشاريع بها حوالي 47 مشروعا بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 ، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص كيفية منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم المبالغ السقف المحدد من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما

تجاوزت قيمة القرض السقف المخول كصلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها ويتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة بالجزائر.[69]

والشكل البياني الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

الشكل 01 :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفي

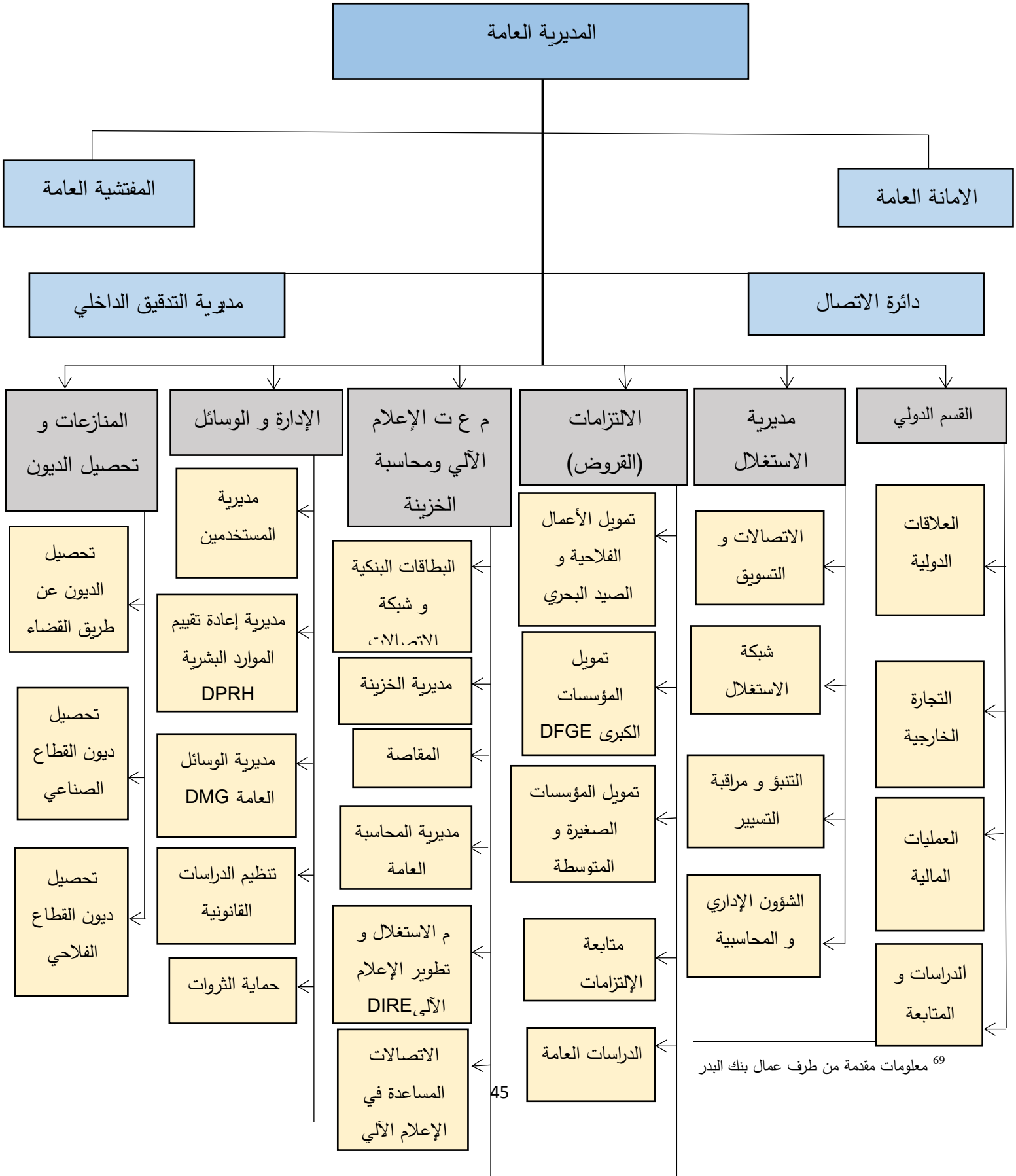

[69] معلومات مقدمة من طرف عمال بنك البدر

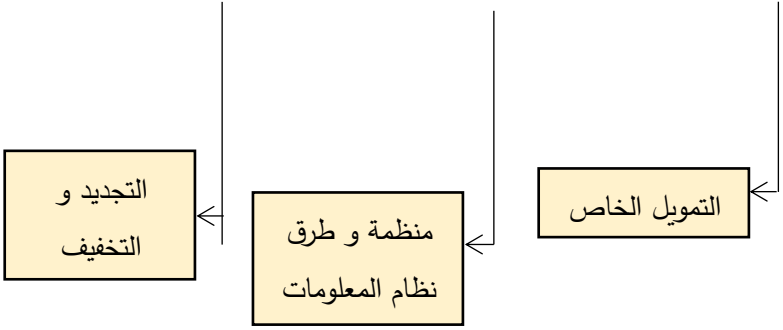

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك

ثانيا : مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية

-**مبدأ الاستغلال** : يهتم البنك عموما بالزبون و يحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة والخارج .

-**مبدأ القرض والمخاطرة:** إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة , كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يتطلبها البنك .

-**مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل المصرف بأموال الناس الذين إذا رغبو بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم, أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الأتية من قبل الزبائن .

-**مبدأ الخزينة** : يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي .

-**مبدأ الأمان** : يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية و إدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة , إذن البنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها .[70]

المطلب الثالث: مهام ودور بنك الفلاحة والتنمية الريفية[71]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق السياسة التنموية في المجال الفلاحي والريفي، وفي هذه النظرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها مهمتين وهذه الأخيرة تقوم بوظيفتين:

- جمع الودائع.

- توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 14 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تدخل هذا الأخير.

أولا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية { بنك تجاري} :هو مثل البنوك التجارية بإمكانه :

[70] معلومات مقدمة من طرف عمال بنك البدر

[71] معلومات مقدمة من طرف عمال بنك البدر

1- فتح الحسابات لأي شخص قادر يتمتع بالأهلية.

2- معالجة عمليات البنك: قروض، صرف، خزينة.

3- القيام بجمع ودائع التوفير والادخار.

4- فتح ودائع متوسطة أو طويلة الأجل.

5- التعامل ببطاقات الاعتماد.

6- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

ثانيا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وسيلة المراقبة):

يقوم بمدى مراقبة مدى تطابق التدفقات المالية للمؤسسة مع المخططات والبرامج المتعلقة بها وهذا تحت وصايا السلطات المعنية وكذلك دوريا في وضعيتها وتسييرها المالي.

المادة04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة التنمية الريفية التي تحدد مجالات تدخله تتمثل مهمة البنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف إشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومية:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

- ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل .

ثالثا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك للتنمية) :

تكمن أهميته في المشاركة في تغطية النشاطات الفلاحية والصناعية والحرفية لهذا يجب إتباع الإجراءات للحصول على قروض الاستثمار ووفق البرنامج المالي وتنفيذ للمخططات التنموية .كما يساهم في تنمية العالم الريفي خاصة الأطباء والصيادلة .

رابعا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية(بنك للفلاحة) :

ويقوم بتخصيص تمويلية ل:

1-مزارع القطاع الخاص.

2-صناعة العتاد الفلاحي.

-3 السكن الريفي.

-4 مركز تنظيم الغابات.

-5 الصيد البحري وتربية المائيات.

-6 التعاونيات.

-7 تسويق المنتجات الصناعية والزراعية .

8-تمويل البرامج الريفية.

-9 مشاريع الري الصغيرة.

المبحث الثاني : وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوادي

في إطار توسيع نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية ونظرا لحجم الحاجات و الطلبات ذات الطابع الفلاحي و الاستثماري خاصة فيما يخص ولاية الوادي جاء قرار إنشاء و تأسيس وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 388BADR.

المطلب الأول : التعريف بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بالوادي- [72]

وكالة 388BADR المتواجد محلها بعاصمة الولاية -ولاية الوادي- هي إحدى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنشأ سنة 1982, يخضع للنظام المركزي المطبق من طرف المديرية العامة المتواجد مقرها بالعاصمة والمديرية الفرعية (الجهوية) أو المجمع الجهوي للاستغلال المتواجد محلها ببلدية ولاية الوادي .

تسعى وكالة 388BADR إلى تحقيق أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بممارسة النشاطات و المهام الموكلة إليه .

المطلب الثاني : الهياكل التنظيمية لبنك الفلاحة التنمية الريفية -وكالة الوادي-

الهيكل التنظيمي هو العمود الفقري للمنظمة او المؤسسة التي يترتب عليها نجاحها أو فشلها. فهي تعبر عن التسلسل الوظيفي بين الاداريين و الوظفين و كيفية التواصل بينهم. حيث عندما يكون هيكل تنظيمي محكم تؤدي المؤسسة مهامها وإجراءاتها بشكل سهل و مرتب.

نستعرض في الأشكال التالية الهياكل التنظيمية لكل من :

الشكل 02 : المديرية الفرعية (الجهوية) المتواجد محلها ببلدية الوادى-ولاية الوادى- أو المجمع الجهوي للاستغلال GRE

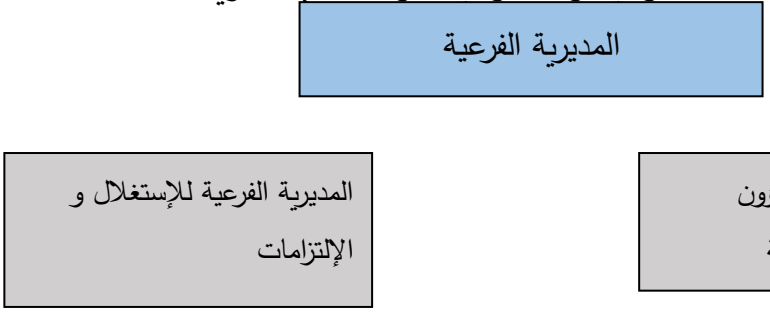

[72] معلومات مأخوذة من ارشيف مدير الوكالة

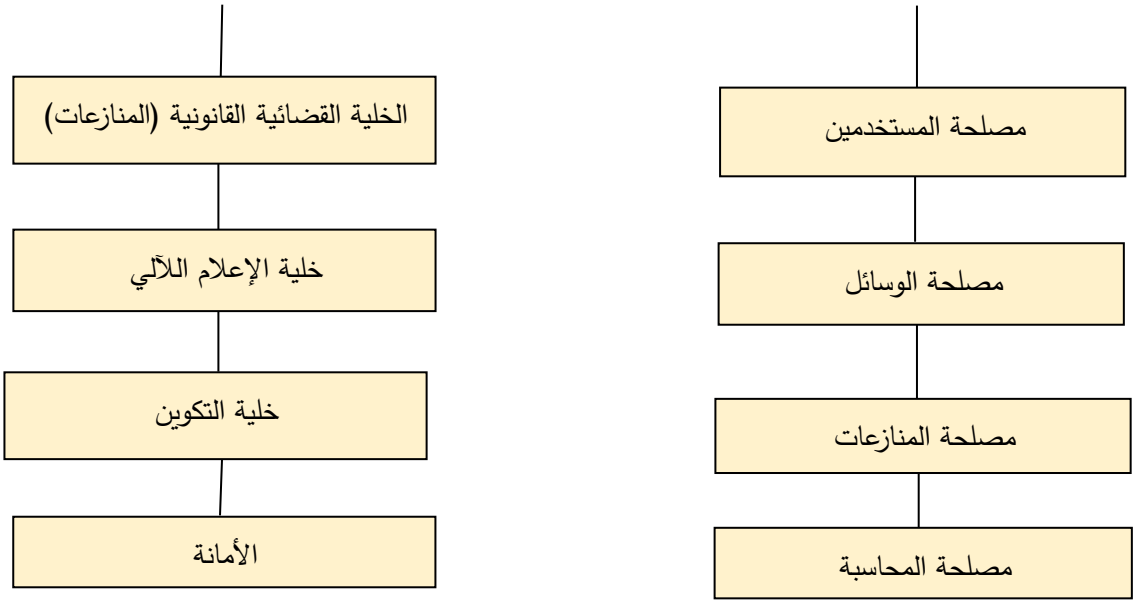

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك

الشكل03 : وكالة الدراسة BADR388 المتواجد مقرها بعاصمة الولاية ,الوكالة المحلية للاستغلال ALE

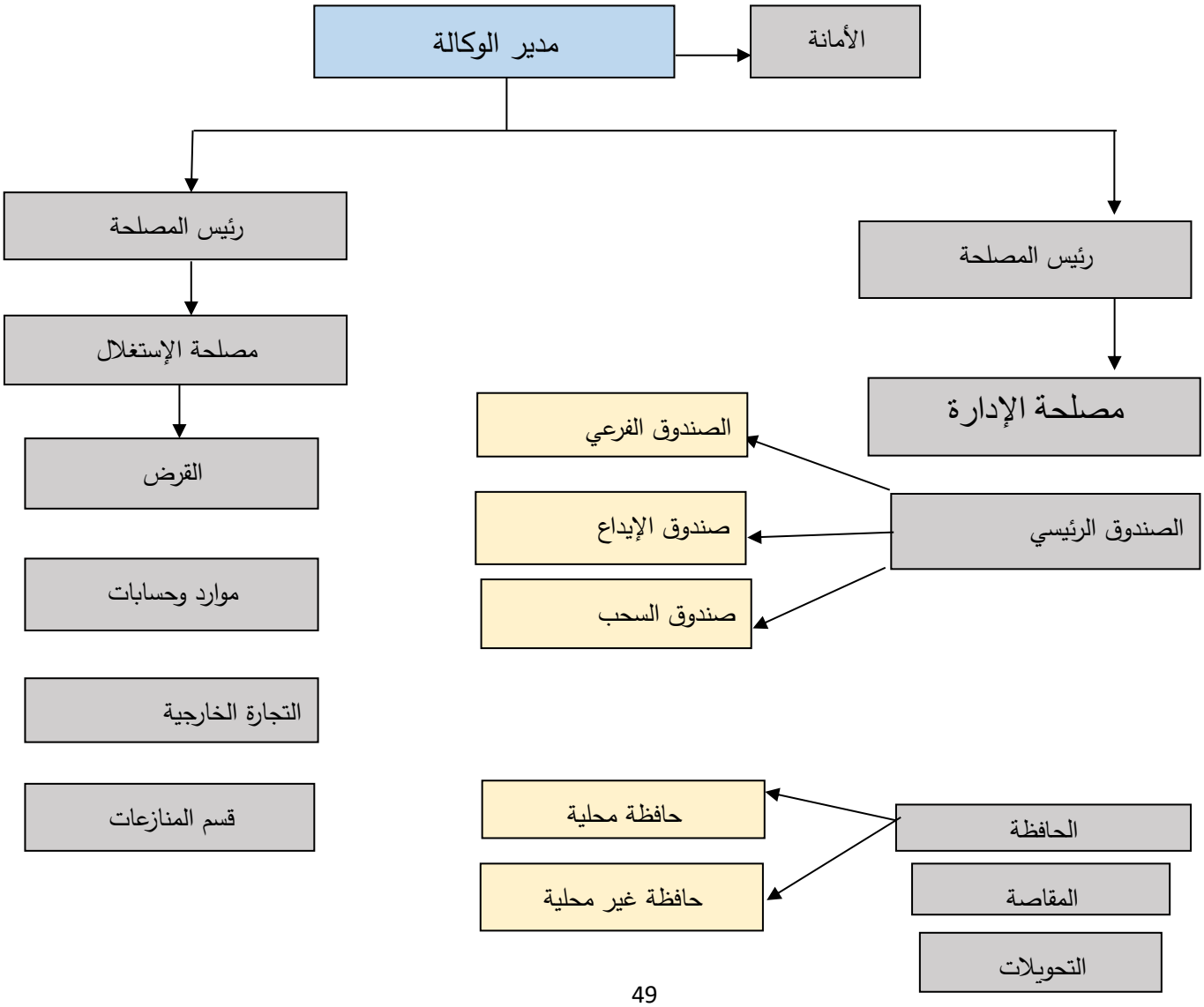

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك

المطلب الثالث : التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الفلاحي[73]

لا تختلف القروض الفلاحية في تقنيات تسييرها عن باقي القروض التي اعتادت البنوك منحها لزبائنها، حيث تراعي البنوك أثناء منحها القرض كافة العناصر الضرورية لأي قرض سواء من الناحية الإدارية أو المحاسبية أو من الناحية التقنية والبنكة.

أولا: الجانب الإداري والمحاسبي

1 –الجاني الإداري:

يتعلق الجانب الإداري بكل ماله علاقة بالوثائق المحددة لهوية طالب القرض وموضوعه في النشاط الفلاحي وكذا التأكد من حمله صفة الفلاح لدى المصالح المتخصصة في هذا المجال ، إضافة إلى المعلومات العامة والخاصة بنشاطه الفلاحي ونوعه وطبيعته ، والموقع الجغرافي له وكذا الطلبات الخطية التي تحمل توقيع الفلاح(طالب القرض) ، كما يسمى هذا الجانب أيضا بما يتعلق بأموال الملكية وكذا عقود التنازل وشهادات الحيازة المثبتة لامتلاك الفلاح إلى الأراضي والإسطبلات. ويمس من جهة أخرى كل ماله علاقة بالتفويض أو التوكيل سواء تعلق الأمر بالفلاحين كأفراد أو مجموعات.

2 –الجانب المحاسبي:

يتعلق الجانب المحاسبي بكل ماله علاقة بالحساب البنكي والوثائق القاعدية التي على أساسها تتم دراسة الملف وتحليله ومعرفة الأرقام الخاصة بقيم التمويل العامة وقيم التمويل الجزئية ، فهو إذن يمس الجانب الرياضي بمفهوم لغة الأرقام ، تكون المرحلة المحاسبية متتابعة الإجراءات ، حيث يعتمد بعد إثبات الجانب الإداري إلى مراعاة الجانب المحاسبي من خلال فحص الوثائق المحاسبية التي على أساسها تتم عملية منح القرض

2–1 دراسة تقنية اقتصادية معدة من طرف محاسب معتمد:

تعتبر الدراسات التقنية الاقتصادية المرجع المحاسبي الرئيسي الأول الذي يعتمد عليه المكلف بالدراسات التقنية في البنك من أجل تحليل الوثائق المحاسبية لمعرفة النظرية التحليلية التي من شأنها استخراج المؤشرات الرئيسة المعتمدة في تقييم مدى مردودية أي مشروع اقتصادي من جانبه الرياضي ، تحتوي الدراسة التقنية الاقتصادية في العادة على ما يلي:

–الميزانية الافتتاحية

[73] معلومات مقدمة من طرف عمال بنك البدر

-الميزانية التقديرية للدورة المحاسبية

-جدول حسابات النتائج

-جدول الاستهلاكات

-الفواتير النموذجية التي توثق القيم المالية من طرف المورد الذي اختاره الزبون والتي على أساسها يتم ضبط الجداول المحاسبية.

2-2 تقرير الخبير العقاري في تقييم ممتلكات الزبون :

يعتبر هذا التقرير المحرر من طرف خبير عقاري معتمد، تقريرا جوهرنا ، حيث تتم فيه الإشارة إلى تقييم الممتلكات التي سيقدمها الزبون كرهن عقاري أو حيازي أو الاثنين معا لتقديمهما كضمان مضاف إلى جملة الضمانات المفروضة من أجل الحصول على الموافقة البنكية في منح القروض.

ثانيا: الجانب التقني البنكي

1 -الجانب التقني:

يمكن تلخيص الجانب التقني في عملية منح القرض كما يلي:

- يقوم البنك بعملية إدخال معلومات القرض في برنامج النظام البنكي آليا وفقا لوثيقة الموافقة، وتكون هذه العملية على مراحل عدة كالتالي:

1-1 معلومات طالب القرض :يتلخص هذا العنصر في رقم الحساب البنكي الذي يعن هوية طالب القرض ومنه المعلومات الخاصة بشخصه.

1-2 معلومات القرض : يمنح برنامج النظام البنكي آليا إمكانية الدخول إلى قوائم يتم ملؤها من طرف المكلف بالدراسات التقنية الذي يقوم بمتابعة ملف القرض وتحتوي على معطيات خاصة بطبيعة القرض ومدته الزمنية والامتيازات الممنوحة فيما يخص الفوارق الكلية والجزئية، ومعدلات الفائدة الممارسة وفقا لطبيعة القرض.

1-3 برنامج النظام البنكي : يقوم بعد إدخال الرموز الدالة على طبيعة الضمانات بتحرير رسالة القبول آليا والتي يتم منح الزبون نسخة منها ، وهي نسخة معدلة شكليا للوثيقة، ويتم استخراجها كإشارة لإتمام عملية إدخال المعلومات.

1-4 اتفاقية القرض :تعتبر اتفاقية القرض وثيقة جوهرية في الإجراءات الخاصة بفرض الضمانات وتحتوي الاتفاقية على جملة من المواد التي تعتبر كالتزامات لزبون من جهة وحقوق من جهة أخرى، و يتم الإمضاء على الاتفاقية ببن الطرفين) الزبون والبنك(، بحيث يتم إبرامها في المرحلة الأخيرة من إجراءات منح القرض، أي بعد وصول القرار النهائي بالقبول.

2 -الجانب البنكي:

يتعلق الجانب البنكي بموضوع الضمانات ، حيث تعتبر الضمانات خطوة هامة جدا قبل منح أي نوع من أنواع القروض وهذا جاء لمراعاة طبيعة تلك الضمانات، فهناك ما يمكن أن يضمن به الزبون لقرضه قبل الشروع في عملية

منح القرض ، وهو ما يمتلكه كإثبات على الملكية والقدرة على الوفاء بالدين وهناك ما ينبغي للزبون أن يضمن به قرضه بعد القيام بمنح القرض كالرهن الحيازي على العتاد، حيث لا يمكن رهن عتاد لم يتم اقتناؤه وبالتالي من المنطقي أن يكون الرهن بعد منح القرض.

تنقسم الضمانات في القرض إلى ضمانات الحاصرة وضمانات غير الحاصرة سنوضح كل منها على حدى:

- **الضمانات الحاضرة** :تتمثل بجموع الضمانات التي يفرضها البنك قبل عملية تحرير شيك القرض وتتلخص هذه الضمانات غالبا:

-إثبات الملكية أو الكراء للعناصر الموجهة للاستغلال.

-محضر الزيارة الميدانية التي يقوم بها المكلف بالدراسات التقنية التابعة للبنك لأماكن الاستغلال.

-محضر الطبيب البيطري في حالة نشاطات التربية الحيوانية.

-محضر الخبير العقاري.

-بطاقة الفلاح

سند لأمر.

-**الضمانات غير الحاضرة** :تتمثل الضمانات غير الحاضرة في مجموع الضمانات التي يفرضها البنك بعد تحرير شيك القرض وتتلخص هذه الضمانات غالبا فيما يلي:

-اتفاقية القرض

-وثيقة التأمين من شركة التأمين

-محضر اقتناء العتاد الممول ومعاينة حالات المحاصيل

-الرهن الحيازي على العتاد في حالة اقتناء العتاد

المبحث الثالث : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الفلاحية

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة الوادي–من خلال المبحث الثالث إلى دور هذا البنك في تمويل المشاريع الفلاحية في تمويل وذلك من خلال:

المطلب الأول: الضمانات التي يتطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية[74]

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم، وتختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع وذلك حسب مجاله سواء كان زراعي، أو

[74] معلومات مقدمة من طرف عمال بنك البدر

صناعي، أو الصيد البحري وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف الفلاحة والتنمية الريفية وهي :

1- الرهن بأنواعه:

1-1 إمضاء السند لأمر:

والذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد الزبون يمكنه إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم

1-2 التأمين الشامل للمشروع (مثل تأمين العتاد) :

ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد لضمان سداد القرض.

-البيوت البلاستيكية، رهن البيوت والأعمدة الحديدية.

-العتاد ويشمل (جرارات، سيارات، آلات) ويكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول، إضافة إلى تقديم ورقة للولاية بطلب رهن السيارة وفي البطاقة الرمادية تكتب مرهونة البنك، بدر مثلا.

-البناء الريفي، رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض.

-أسمدة وبذور ويكون بالقيام بتسديد البنك لثمن هذه الأسمدة والبذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها والتي تكون مختارة من طرف المستثمر وتمتاز هذه القروض بقلة ثمنا لهذا الضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة هو التأمين الشامل للمشروع الزراعي.

-القروض الاستثمارية والتي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل؛ تربية الدجاج والضمان الذي يمكن تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة.

المطلب الثاني : القروض الممنوحة من قبل الوكالة لقطاع الفلاحة[75]

أولا : قرض الرفيق

1 – تعريفه : هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي, منظمين على شكل تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية .

2- شروط الاستفادة من القرض :

- معدل فائدة 0% .
- مبلغ القرض حسب حجم النشاط المطور .

[75] وثائق داخلية لبنك البدر

- فترة السداد تتراوح بين 06 و 24 شهر .

3- الملف الواجب تقديمه :

- عقد الملكية , عقد الامتياز أو عقد الإيجار .
- بطاقة الفلاح أو مربي الحيوانات , صادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة .
- الوضعية الضريبية .
- الفواتير الشكلية .
- مخطط الإنتاج المحسن .
- ميزانية الخزينة المؤقتة للحملة .
- شهادة عدم مديونية , صادرة عن الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA أو أي بنك آخر .

ثانيا : قرض التحدي

1- تعريفه: هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة , يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة , أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة , التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة .

2- شروط الاستفادة من القرض :

- معدل فائدة 0% خلال السنوات الخمسة الأولى .
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع .
- مبلغ القرض من 1.000.000دج إلى 100.000.000دج.
- فترة السداد تتراوح بين 03سنوات و 15 سنة .

3- الملف الواجب تقديمه :

3-1 الأشخاص الطبيعيون :

- الفواتير الشكلية /التكاليف .
- الوضعية الضريبية .
- رخصة البناء (بالنسبة لمباني المستثمرة).

- عقد الملكية أو الامتياز .
- الدراسة التقنية و الاقتصادية .
- الترخيص الصادر عن مصالح الري من أجل التنقيب عن الماء.
- الاعتماد الصحي (عند الاقتضاء).
- الترخيص الصادر عن مصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات).

2-3 الأشخاص المعنويون :

نفس الوثائق الخاصة بالأشخاص الطبيعيين بالإضافة إلى :

- بيانات الحسابات الختامية الضريبية للسنوات المالية الثلاثة (03) الأخيرة .
- نسخة عن القانون الأساسي للشركات .
- نسخة عن الاعتماد (بالنسبة للتعاونيات)
- السجل التجاري .
- محضر تعيين الممثل الذي يمكنه اكتتاب القرض (بالنسبة للشركات و التعاونيات).

ثالثا : المرابحة غلتي

صيغة تمويلية جديدة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتمد على المرابحة.

هي عقد بيع المدخلات الزراعية الى العميل و بناء على طلبه بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة ومدة التمويل الى 24 شهرا أقصى حد.

الوثائق المطلوبة :

- شهادة الميلاد
- شهادة إقامة
- نسخة من وثيقة الهوية
- بطاقة فلاح سارية المفعول
- عقد أو سند يثبت حق امتياز و الملكية على قطعة أرض (مستثمرة)
- الفواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل

- مخطط تقديري للمحاصيل و الإرادات المتوقعة
- شهادة عدم مديونية صادرة عن A C N M
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة .

المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع من طرف الوكالة

لتقديم هذه التقنية من التمويل يتعين على العميل إتباع تلك الآليات التي يتم وضعها من قبل البنك حيث سيتم التطرق إلى الدراسة الاولية لطلب القرض حيث نتحدث عن الدراسة الاولية لطلب القرض، ليتم بعده تناول تقييم البنك لملف القرض.

أولا: تقديم و دراسة الملف [76]

سنقوم بتوضيح كل الإجراءات المتعلقة

1- تقديم طالب القرض :

قام زبون حامل لبطاقة فلاح بطلب قرض (القرض الرفيق) وذلك من أجل ؛ وبعد أن قام المعني بتقديم الملف لدى مصلحة المكلفين بالزبائن الموجودة على مستوى البنك لتتم الدراسة الأولية.

-**الوثائق المطلوبة** :يقوم الزبون بتقديم الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- شهادة الميلاد.
- شهادة الإقامة
- عقد الملكية , عقد الامتياز أو عقد الإيجار .
- بطاقة الفلاح أو مربي الحيوانات , صادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة .
- الوضعية الضريبية .
- الفواتير الشكلية . - مخطط الإنتاج المحسن .
- ميزانية الخزينة المؤقتة للحملة
- شهادة عدم مديونية , صادرة عن الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA أو أي بنك آخر.

[76] معلومات مقدمة من طرف عمال بنك البدر

– عقد ضمان الرهن من الأملاك المنقولة أو الثابتة أو العرض التجاري بعد تقديم الملف من طرف المعني إلى الوكالة، تقوم الوكالة بتقديم وصل استلام الزبون حيث يتم تحديد محضر المعاينة لمكان الاستغلال من طرف هذه المصلحة.

2- دراسة الملف :

تقوم مصلحة القروض بالدراسة المعمقة للملف ، وذلك من أجل قبوله أو رفضه ، حيث ترتكز الدراسة على صحة الوثائق المقدمة من طرف الزبون وكذلك الدراسة المالية ودراسة مختلف الضمانات المقدمة كرهن.

وحسب مبلغ القرض المطلوب تقوم الوكالة بتحويل الملف إلى مستوى أعلى ، بحيث توجد عدة مستويات اتخاذ القرار، بمنح القرض أو عدم منحه، حيث كل مستوى تحول له صلاحيات معينة لاتخاذ القرار المناسب، وتخضع صلاحيات هذه المستويات فيما يخص اتخاذ القرار إلى قيمة القرض، وهذه المستويات هي:

– لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية للاستغلالGRE

– لجنة القرض على مستوى المديرات المركزيةDFA

– لجنة القرض على مستوى المديرية العامة للقروضDG

–بعد الدراسة من أحد المستويات يرجع الملف بالقبول أو الرفض على منح القرض إلى الوكالة مرفق بوثيقة القبول من طرف المستوى الذي قبل القرض.

–وتحتوي هذه الوثيقة على مختلف الوثائق الضرورية لاستكمال الملف مع إدراج الضمانات المطلوبة.

3- الدراسة التحليلية للقرض :

3-1 الدراسة على مستوى محاسب معتمد:

بعد قبول الملف من طرف المجمع الجهوي للاستغلال إرسال وثيقة الموافقة للوكالة تقوم الوكالة بإبلاغ الزبون بقبول الملف وضرورة استكماله، بعدها تقوم الوكالة بتوكيل محاسب داخلي أو خارجي للقيام بدراسة التحليلية للزبون، من أجل التأكد من المعلومات المقدمة ومدى صحتها ، ومن حساباته المالية، وخلوه من الديون، بعد هذه الدراسة يقوم المحاسب بإعداد تقرير على وضعية الزبون بصحة المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

3-2 الدراسة على مستوى خلية النزاعات :

– تبلغ من طرف الوكالة بقبول القرض إلى خلية النزاعات على مستوى المديرية.

– تقوم خلية النزاعات على مستوى المديرية بالرد على التبليغ يتضمن الدراسة على مختلف الضمانات المقدمة وبعد الدراسة التحليلية، تقوم الوكالة وفق هذه التقارير بإعداد الإجراءات الأخيرة والتي تتمثل فيما يلي:

–**محضر القبول** :تقوم الوكالة بعد كل الدراسات السابقة لملف طالب القرض بإعداد محضر

القبول على تقديم القرض بالمبلغ الذي قدر من طرف المجمع الجهوي للاستغلال حسب القيمة اللازمة التي تغطي المشروع بحيث يقدر المبلغ النهائي بعد كل الدراسات ب182000000دج.

-وثيقة الموافقة النهائية:

-تقوم الوكالة بإعداد وثيقة الموافقة النهائية بتقديم القرض للزبون المعني بالمبلغ النهائي

-بعد الموافقة مباشرة يتم تحويل مبلغ القرض إلى حساب الزبون وذلك وفق النظام البنكي المعتمد.

-الفواتير النهائية :

يقوم صاحب القرض بإعداد الفواتير والشيكات على فترات ومراحل زمنية مختلفة.

-المتابعة وتحصيل القرض:

كضمان لاستخدام القروض الممنوحة في الأوجه الصحيحة ، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإجراءات المراقبة والمتابعة للزبون كما يحرص البنك على المتابعة الدائمة لعمليات تحصيل أقساط القرض في مواعيدها . وفي ظل هذا يعتمد البنك على عدة وسائل و إجراءات منها:

- فحص الحسابات الجارية للزبون

-مراقبة الوضعية في مجال تسديد القروض في مواعيدها

- كيفية التسديد) إبداع الأموال مباشرة للبنك عن طريق شيكات ، تقديم أوراق مالية

ثانيا : الدراسة المالية للمشروع :

بعد الدراسة التي قمنا بها لهذا الملف تأتي الدراسة المالية للمشروع حيث يتمثل في مصنع طماطم وذلك حسب الإعدادات التالية:

-طريقة تمويل المشروع أو الاستثمار:

الجدول03 : طريقة تمويل المشروع

البيان	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	41.70 بالمئة	130192386.00
قرض البنك	58.30 بالمئة	182.000.000
المجموع	100بالمئة	312192386.00

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معلومات مستخرجة من الوثائق الداخلية للبنك

- قيمة القرض 182000000 و مساهمة شخصية 130192386.

– مساهمة المستفيد تمثل 41.70 بالمائة استغلال و58.30 بالمائة استثمار

– الطريقة والأقساط 50 مليون دج بتصديق على فواتير والأقساط كل 90 يوم أو البيع بالإيجار والأقساط تكون بالشهر.

– بالنسبة للضمانات فهناك ضمان للقروض وهي عبارة عن رهن.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها مسبقا وفق مخططات تنموية.. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية ، حيث يمكن القول بأن القروض قصير الاجل لاسيما القرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في إطار النشاط الفلاحي، بل يمكن القول بأنه صار أهم أنواع القروض على الإطلاق لما له من كم هائل من الإقبال عليه، واعتماد واسع من الفلاحين من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل مشاريعهم من خلاله لقد نجح النظام الجديد للقرض الرفيق لكونه نظام سلس ومرن وغير معقد ، وذو إجراءات واضحة و متماشية مع الرغبات العامة و الخاصة للزبائن، وتقنيات بسيطة ومتوافقة مع النظام البنكي العام.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

بعد استرجاع السيادة الوطنية عرف القطاع الفلاحي وضعا متدهورا ، و بما أن لهذا القطاع بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني أصبح الشغل الشاغل للحكومة ، حيث تم القيام بمجهودات كبيرة للاعتناء به أكثر بتهيئة الظروف المناسبة للسير الحسن لعملية التمويل في هذا المجال ، بغرض زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي لأنه يمثل استثمارا حقيقيا . فالقينا في دراستنا نظرة عامة حول دور البنوك الفلاحية في تنمية القطاع الفلاحي ، ومن خلال دراستنا ركزنا أيضا على واقع تطبيق قروض الاستغلال من خلال وضع برامج وخطط قصيرة الأجل مع إنشاء ودعم المستثمرات الفلاحية.

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة الوادي تبين لنا أن البنك يعمل على منح قروض الاستغلال ولعل من أهمها القرض الرفيق ، ومتابعتها من خلال لجنة مختصة في منح القروض ، كما أن الطريقة العملية تبدأ بالدراسة المالية للمشروع و التحري و المتابعة ، و ذلك وفق استراتيجية محددة من طرف البنك. و انطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية لتمويل مشاريع القطاع الفلاحي تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات وهي كالتالي :

الاستنتاجات:

على ضوء ما عرض في هذا البحث، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي نذكرها على النحو الآتي:

-التمويل هو الطريقة اللازمة و الوحيدة التي يلجأ اليها الأفراد من أجل إنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية.

-تساهم المشاريع الاستثمارية في الحد من ارتفاع البطالة بخلق فرص عمل جديدة.

-يعتبر التمويل البنكي حلا لاحتياجات الفلاحين التي تساعدهم حل مشاكلهم التمويلية و انجاز مشاريعهم و توسيعها.

-ان التمويل الفلاحي ليس مثل باقي التمويلات باعتبار القطاع الفلاحي يتأثر بعوامل بيولوجية خارجة عن إرادة الفلاح.

-من بين أهم التمويلات البنكية المستحدثة للنهوض بالقطاع الفلاحي قرض التحدي و الرفيق و المرابحة غلتي .

-قرض الرفيق هو قرض موجه لنشاطات الاستغلال الفلاحي بينما قرض الحدي هو قرض للاستثمارات الفلاحية اما القر الايجاري يهتم بمنح تسهيلات للفلاحين في كراء او بيع المعدات و الآلات.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد معاجلتنا و تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصليه ، توصلنا إلى نتائج خاصة بالحكم على مدى صحة الفرضيات، بالنسبة للفرضية الأولى فأكدت الدراسة صحتهما للبنوك التجارية تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في

تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية و فيما يخص الفرضية الثانية بأن أهمية التمويل البنكي هو عبارة عن اعمال تنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود و استثمارها في عمليات مختلفة و هو عبارة عن تمويل خارجي يمنح فرضة للاستمرار و المواصلة.

تم اثبات صحة الفرضية الثالثة أن قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاد في الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث مر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من اجل تنمية الاقتصاد الوطني.

اثبتت صحة الفرضية الرابعة من خلال دراستنا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بأنه يسعى الى تسهيل عملية منح التمويل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين مع توزيع عملية الاقراض وذلك لما لقطاع الفلاحة من أهمية بالنسبة للجزائر.

التوصيات:

بحسب ما تم التوصل إليه من استنتاجات نتقدم بعدد من التوصيات التي نراها ضرورية لتحسين تمويل المشاريع الفلاحية بما يتماشى و متطلباتها:

-العمل على إزالة مختلف الحواجز الادارية و الاجراءات الطويلة لتمويل مشروع ؛

-الاهتمام الاكثر بمثل هذه المشاريع لأنها قادرة على أن تكون العنصر الاساسي في النمو الاقتصادي و تحسين إمكانية التمويل يسمح للمشاريع من الاستفادة من مزاياها في الابداع والنمو وإنشاء مناصب العمل والتخلي الكامل للتخوفات البنكية من تمويل هذه المشاريع والعمل على المساعدة بكل الطرق؛

- تنويع مصادر تمويل هذه المشاريع وهذا للاستجابة إلى مختلف متطلباتها المالية كتقديم

منح وقروض بدون فائدة وذلك من أجل إنجاحها ومساعدتها؛

-لابد من البحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية مقارنة مع البلدان الاخرى، والعمل على تشجيعها وتطويرها وتسخير الموارد المالية اللازمة لها، حتى لا تضيع الموارد في قطاعات غير مربحة.

آفاق البحث:

وفي الاخير لا نقول أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع وأننا ألممنا بكل تفاصيله، إما بسبب عجزنا وضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من الهيئات المعنية، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود مثمرة سواء لبنك الفلاحة و التنمية الفلاحية أو للطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم ومذكراتهم المستقبلية.

قائمة المراجع

قائمة الكتب :

1- فلاح حسين عداي الحسيني، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006،.

2- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2007

3- عفيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف**، دار المجد اللاوي، عمان، 1999.

4- طارق طه ، **البنوك ونظم المعلومات المصرفية** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2000.

5- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان ،1999.

6- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، الطبع الأولى، 2015.

7- خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية**، دار ويل للنشر الاسكندرية، الطبعة الثانية ، 2000.

8- عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ،1993.

9- خالد أمين عبد الله ،**إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع ،2000.

10- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،2000.

11- عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، ،2001.

12- رشيد الهواري ،**ادارة البنوك**، دار الجبل ،القاهرة ،1987.

13- عقيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف**، دار المجد اللاوي، عمان، ،1999.

14- زياد رمضان، **إدارة االبنوك**، دار البداية للنشر، طبعة 1 ،2008.

15- أ.د.محمد ناصر، **إدارة المؤسسات الخدمية**، منشورات جامعة دمشق، 2007.

16- محمد السعيد، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية ، 2005.

17- يعمل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط3 ، 2007.

18- رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998.

19- مر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،.

20- عمر جنينة ، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة**، ، دار المجد ، سوريا ، 2011 .

21- عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري، 1982.

22-موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع، 2010.

23- عبيد على أحمد الحجازي، **مصادر التمويل**، بيروت، دار النهضة العربية، ،2001.

24- أكبر عمر محي الدين الجباري، **التمويل الدولي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، 2009.

25 - خالد وهيب الراوي ,**العمليات المصرفية** ,دار المناهج للنشر و التوزيع ، الاردن،2016.

26- محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات** ، مكتبة العبيكان، السعودية، الأردن الطبعة الثالثة، 1999.

27- بهناس عباس، معراج هواري، أحمد مجدل، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية** ، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.

28- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل، عمان، طبعة خاصة ،2000.

29- فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2013.

30- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، .2009

31- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

32- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، طبعة الرابعة ، 2012.

33- جميل أحمد توفيقا،**أساسيات الادارة المالية** ، دار النهضة العربية بيروت , بدون سنة نشر.

34- صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1999.

35- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، ، 1999.

36- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الإسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،1999.

37- صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999.

38- طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المملكة العربية السعودية ،البنك الإسلامي للتنمية،ط1 ،2003.

39- أحمد شبعان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الإسكندرية ،الدار الجامعية،2007.

2- قائمة الاطروحات ومذكرات التخرج:

1- هتل كهينة، "**إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية**"، مذكرة تحرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة بسكرة ،2009-2008.

2- خديجة عياش "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000 - 2007** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص التنظيم السياسي والإداري قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 2011/2010 .

3- بوجيهي محمد ، " **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر** "، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة قسنطينة ، ، 2006.

4- راندة فراح، "**مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ،2014-2013 .

5- أمينة بن اعراب، "**أثر التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية ، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات تسيير المحاضر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2012.

6- عز الدين سمير، "**انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة مقّدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر3، 2012 -2011.

3- قائمة الملتقيات والجرائد والمجلات:

1- قانون النقد والقرض 10/90 المادة 772 المجلة الرسمية .

2- عمر جنينة،مديحة بخوش ،**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر الملتقي الدولي حول الاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة15-16 ،نوفمبر ،2011 .

3- لمادة 02-03من المرسوم التنفيذي رقم 63/96المؤرخ في جانفي 1996.

4- رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05،جامعة محمد خيضر ، الجزائر 23 ديسمبر 2003.

5- بوعريوة ربيع ،**أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ،الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض الأبيض المتوسط،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير ،جامعة بومرداس24-25 ،ماي 2017.

6- رابح زبيري، " **الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر وأثارها على تطوره** "، اطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة الجزائر ، ،2008.

7- فوزية غربي، **الزراعة بين الاكتفاء و التبعية** ،اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،2007-2008.

8- د باشي احمد ، **القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح** ، مجلة الباحث عدد 02 ،جامعة الجزائر،2003.

9- ربيع بوعريوة، **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2017/5/24.

4- المحاضرات والمواقع الالكترونية:

1-شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001

2-**WWW.ar.triangleinnovationhub.com**

3- نبيلة قدو, **الاقتصاد النقدي**, سنة ثانية تسيير مؤسسة، معهد جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي، 2017 2016.

4- أسماء سفاري، **محاضرات مالية المنشأة**, سنة أولى ماستر مالية تأمينات تسيير مخاطر, جامعة العربي 2016 -2015.

5-www.badr.bank.dz يوم18 مارس 2023 الساعة 05 :17.

5-المراجع باللغة الأجنبية :

Hollier :Le marketing touisique ,que sais –je ? édition PUF ,5eme édition

الملاحق